

إشكالية العلم في الدرس اللغوي الحديث كتب علم اللغة العربية الحديثة أنموذجاً

د. مقبل علي مشيعل الدعدي
جامعة أم القرى / السعودية

مقدمة:

من القضايا التي لا تكاد تخلو منها كتب علم اللغة في العصر الحديث قضية علمية الدراسات اللغوية، وما يردفها من حديث عن مفهوم العلم، وخصائصه، وكيفية اتصاف البحوث اللغوية به، وإمكانية تحقق شروطه على البحث اللغوي، والفرق بين العلم واللاعلم في المجال اللغوي. وبناء على ذلك فقطعاً ستكون هذه القضية حاضرة حضوراً مكثفاً في كتب علم اللغة العربية، فإنها قد أخذت على نفسها عهداً أن تنقل الدرس اللغوي الغربي الحديث إلى العربي المتخصص والمتقف محاولة إبراز أشهر محطاته وقضاياه تارة، ومطبقة لتلك المناهج على اللغة العربية تارة أخرى.

هذا ولأن ذلك اللغوي العربي سيفتح على تلك النقاشات الحديثة في هذه القضية وفي عقله المعرفي وتكوينه الثقافي علوم العربية مستحضراً لها ولمناهجها في تناول اللغة ودرسها، ومستظها قضاياها وأهدافها من دراسة اللغة فإن البحث يفترض وقوع إشكاليات منهجية ومزلق معرفية سواء كان في التلقي للنقاشات المتعلقة بالعلم ومناهجه وشروطه في الغرب، أو في اعتباطية اختيار مسلك دون الإشارة لغيره، أو التعصب لمدارس لغوية تتبنى رؤية في فلسفة العلم هذا من جهة، ومن جهة أخرى سيكون من مواطن الزلل- كما يفترض البحث- نقل تلك الإشكالات في مفهوم العلم وحدوده وشروطه مع النقاشات التي دارت حول علمية الدرس اللغوي إلى البيئة العربية، ومحكمة التراث اللغوي العربي في ضوءها، وما قد ينتج عن ذلك من عدّ الدرس اللغوي العربي غير علمي، والدعوة إلى التخلي عنه لصالح المناهج الحديثة المتصفة- بزعمهم- بصفة العلمية، والمحققة لشروطه.

و البحث سيرصد أولاً حضور هذه القضية في كتب علم اللغة، وسياقات إيرادها مع مناقشة الأصول، والتلقي، والتطبيق.

حضور الإشكالية في كتب علم اللغة العربية:

يصدف القارئ لكتب علم اللغة العربية الحديث عن علمية الدراسات اللغوية، وذلك في مواضع عدة لعل من أبرزها عند تعريف علم اللغة وشرحه؛ إذ تشكل العلمية قيماً من أقوى قيود تعريف علم اللغة الحديث، وحداً يفصل بين الدراسات اللغوية التقليدية وعلم اللغة في العصر الحديث.

فقد أجمع اللغويون العرب - تبعاً لأساتذتهم في الغرب- على أنّ علم اللغة هو دراسة اللغة في ذاتها ولذاتها دراسة علمية، وهو قول مستفيض في كتب علم اللغة كلها، وقد نقل السعمران محمود - وهو من أوائل اللغويين الذين كتبوا في علم اللغة الحديث- ذاك الإجماع بين اللغويين عموماً فيقول: "ولقد يختلف المحدثون من أصحاب الدراسة اللغوية الجديدة في مسائل عدة، ولقد يختلفون في مسائل جوهرية كتعريف "اللغة" نفسها، أو تعريف "الكلمة" أو "الجملة"، ولقد يفترون في طريق أخذهم لدراسة اللغة في جوانب معينة، ولقد يبنون في غير ذلك، ولكنهم يتفقون جميعاً في أن دراساتهم الجديدة "علمية". إن ما بينهم من اختلاف وافتراق وتباين هو ما ينشأ بين أصحاب أي دراسة لا نتردد في إضفاء صفة العلم عليها" (1)

ولا شك أنّ مفهوماً يتحلى بهذه المكانة المركزية في تعريف علم من العلوم سينال نصيباً وافياً من الشرح، وحظاً وافراً من التحليل، وقد اختلف اللغويون العرب في طرائق بيان مفهوم العلم،

ولكن بعد تتبعها والنظر فيها وجدتها لا تخرج عن طريقتين رئيسيتين:
الطريقة الأولى: الحديث عن خصائص العلم، وصفاته مع بيان المراد منها وشرحها.
الطريقة الثانية: الحديث عن المجالات اللغوية التي لا تدخل في مفهوم العلم اللغوي.
 فبهذه المنهجية نستطيع الإسفار عن مفهوم العلم وحدوده عند اللغويين العرب، وسنبداً بالحديث عن الطريقة الأولى.

الطريقة الأولى: خصائص العلم في كتب علم اللغة العربية:

بين اللغويين العرب اتفاق في كثير من سمات العلم في البحث اللغوي، وبينهم كذلك اختلاف يسير، فقد ذكروا سمات عدة وهي: **الوضوح والدقة والنظامية والموضوعية وإمكانية التطبيق والشمول والانسجام والاقتصاد والتماسك واليقين**، ولم يذكر أحد منهم كل هذه السمات جملةً، وإنما اقتصر كل باحث منهم على أكثرها، كما انفرد بعضهم ببعضها الآخر.
 وإن من أشهر من فصل القول في هذه الإشكالية كمال بشر في كتابه المثير التفكير اللغوي بين القديم والجديد، فقد ذكر أن اللغويين المحدثين "يقررون أو يقرر أغلبهم أن أية دراسة لغوية لا تستحق نعتها بالعلمية - شأنها في ذلك شأن سائر العلوم - مالم تتوفر فيها أربع خواص، هي الوضوح والنظامية والموضوعية وإمكانية التطبيق"⁽²⁾

ثم تناول تلك السمات بشيء من التوضيح والتمثيل، فذكر أن المقصود بالوضوح هنا وضوح الفكرة وسهولتها، وتتابع الأفكار تتابعاً منطقيًا يقول: "ويعنون بالوضوح أن تكون الفكر المطروحة واضحة ومسجلة بصورة سهلة خالية من التعقيد قدر الإمكان، وأن تأتي هذه الأفكار متتابعة منطقياً في سلسلة متكاملة مترابطة الحلقات، كل واحدة منها امتداد لسابقتها، وتمهيد للاحقتها"⁽³⁾
 وبعدها أشار إلى "أن تطبيق هذه الخاصة على دراسة اللغة تطبيقاً حاسماً يحتاج إلى حصافة ونظر دقيق. ذلك أن هذه الدراسة مشحونة بأفكار ذات سمات خاصة، من شأنها أن تحرم الدراس من تطبيق هذا المبدأ (الوضوح) تطبيقاً كاملاً"⁽⁴⁾؛ لأن هناك - من وجهة نظر بشر - اختلافاً في طرائق المعالجة، وتبايناً في استخدام المصطلحات، وتحديد مفاهيمها، وأما حل تلك المشكلات فيكون فيما يرى بشر من طريقتين:

"إما أن يحدد الدراس منذ البدء موقفه الخاص من هذه المشكلات وطريق تعامله هو معها، مع التزامه بما رأى وحدد وعين في علمه كاملاً، وإما أن يأخذ بالرأي الأشيع والأكثر مناسبة لعمله، مع الإشارة إلى هذا الاختيار وأسباب تفضيله بالنسبة لموضوعه"⁽⁵⁾

وقد شارك بشر في ذكر هذه السمة باحثون آخرون منهم: حلمي خليل، ومحمد حسن عبدالعزيز، وبمصطلح آخر صلاح الدين صالح حسنين ومحمد محمد داود، اشترك جميعهم في التمثيل على أهمية هذه السمة بضبط المصطلحات، وأشار حلمي إلى الوضوح في جانب اللغة المدروسة كذلك، يقول: "إذا كنا مثلاً ندرس أو نصف لغة مستعملة علينا أن ننتبه بدقة إلى جميع العوامل التي تؤثر في استعمال الناس لهذه اللغة لكي نصل إلى نظرية شاملة تعتمد على القوانين العامة التي تحكم هذه اللغة... ومن ثم علينا أن نختار المادة اللغوية بحيث تمثل استعمال جميع الناس الذين يتكلمون هذه اللغة، كما علينا أن ننتبه إلى السياقات المختلفة التي يجري فيها ذلك الاستعمال"⁽⁶⁾.

وأما محمد حسن عبدالعزيز فإلى جانب الوضوح في المصطلحات ذكر أهمية هذه السمة في اختيار الرواة وصياغة الاتسبات، وهذا مبني على المنهج الوصفي في دراسة اللغة يقول: "للاسيبيل إلى دراسة اللغة إذا وضعنا في اعتبارنا كل أفراد الجماعة اللغوية التي ندرس لغتها أو لهجتها، والسبيل الوحيد لهذه الدراسة أن نختار رواية أو أكثر ونعده ممثلاً لهذه اللغة أو اللهجة"⁽⁷⁾.
 وأما صلاح الدين صالح حسنين ومحمد محمد داود فقد ذكروا ضرورة ضبط المصطلحات ولكن تحت سمة الدقة، فهو اختلاف في المصطلح فقط لا في مفهومه.⁽⁸⁾

والسمة الثانية التي ذكرها كمال بشر **النظامية**، ويقصد بها الأخذ بمنهج محدد في دراسة اللغة، وسبيل واحد في ترتيب المادة وتصنيفها، يقول: **النظامية** "تعني باختصار شديد الأخذ بمنهج محدد في النظر إلى المادة المدروسة من جمع وترتيب وتفسير وتحليل. للباحث أن يختار المنهج الذي

يراه مناسباً مع الالتزام به في العمل كله، متحاشياً العشوائية في تفسير المادة، واختيار المصطلحات. وأهم من هذا كله، إخضاع المادة المدروسة للتصنيف ووضعها في نظم ذات خواص تناسب ما خصصت له من موضوع أو نقاط، مع تجنب الخلط بين هذه النظم أو تداخلها⁽⁹⁾ وهذا المفهوم من ترتيب المادة وتحليلها بعد جمعها هو مفهوم النظامية عند صلاح الدين صالح حسنين، ومحمد حسن عبدالعزيز.⁽¹⁰⁾

السمة الثالثة من سمات العلم الموضوعية، وقد ذكر بشر أن من الباحثين من يشكك في توفر هذا الشرط في البحث اللغوي كما هو الحال في العلوم الطبيعية، وهو شك في محله من وجهة نظره بالمعنى الدقيق للموضوعية، ولكن الموضوعية في علم اللغة له مفهوم مختلف يتكيف وطبيعة العلم، فالمقصود بها في علم اللغة "النظر في الظواهر اللغوية نظراً واقعياً مباشراً والحكم عليها حكماً منضبطاً، بحيث نصل إلى نتائج متسقة مع النظر والحكم غير مشوبة بالاضطراب أو المخالفة. أو بعبارة موجزة: الموضوعية هنا تعني الوصول إلى ما يمكن إثباته والتحقق من وجوده. ومعناها أيضاً التخلص من النظر الشخصي، أو المتأثر بآراء سابقة أو تصور من الباحث مفترض افتراضاً".⁽¹¹⁾

فالموضوعية عند بشر معتمدة على الملاحظة والتجريب، ونبذ الآراء السابقة، والفرضيات السابقة، وقد صرح صلاح الدين صالح حسنين باعتماد علم اللغة على المنهج التجريبي، يقول: "يعتمد علم اللغة على المنهج التجريبي، ويقضي هذا المنهج فحص الظاهرة المعينة المراد دراستها، وتستمد النتائج من الملاحظات التي يلاحظها الباحث، وبالطبع لن يتم هذا إلا إذا استقرأ الباحث أولاً المادة اللغوية وقسمها ونظمها والباحث في علم اللغة يتجنب الافتراض تماماً، ويستعين أثناء دراسته بالأساليب الإحصائية والرياضية"⁽¹²⁾

أما حلمي خليل فبخلاف بشر يرى أنّ اللغويين الوصفيين أصحاب دي سوسير فهموا من الموضوعية ما فهمه أصحاب العلوم الطبيعية، وطبق بعضهم تلك الموضوعية على دراسات عدة، لكن الموضوعية بهذا المفهوم اصطدمت بدراسة المعنى، فاتجهوا إلى تجاهل دراسة المعنى، ثم بعد ذلك تدارك اللغويون الخطأ في نبذ المعنى وفي فهمهم للموضوعية في دراسة اللغة، يقول: "وبصورة عامة فإن علماء اللغة الآن يرون أنّ اللغة ذات طبيعة خاصة مما يجعلها تختلف عن أية ظاهرة أخرى من ظواهر هذا العالم، ومن ثم فإنّ المنهج العلمي الذي يجب أن يطبق على دراستها لا بد أن يعدل بحيث يلائم هذه الطبيعة الخاصة وبذلك تتحقق الموضوعية في البحث اللغوي"⁽¹³⁾ ومثلهم في عدّ الموضوعية من سمات العلم، وفي ارتكازه على المنهج التجريبي محمد حسن عبدالعزيز، فقد ذكر "أنّ المقصود بها أنّ القضايا التي تثار أو النتائج التي يتوصل إليها أو الأدلة التي يعتمد عليها ينبغي أن تكون قابلة - بعامّة - للملاحظة والتجربة"⁽¹⁴⁾

وذكر محمد حسن طريقة أخرى لفهم الموضوعية، بالإشارة إلى "نقيضها الذاتية، وحينئذ يكون المقصود بها: أن يكون التفكير مرتباً بسلوك الظواهر الخاضعة للملاحظة بحيث تصبح طبيعة موضوع الدراسة هي الفیصل في الحكم على الظواهر دون اعتماد على ميول الذات الباحثة ولا عواطفها وآرائها الشخصية ومعتقداتها"⁽¹⁵⁾

وأما السمة الأخيرة التي ذكرها بشر فهي إمكانية التطبيق، وهي سمة مترتبة على السمات السابقة، ونتيجة لها، وهي "تتضمن سلامة الوصول إلى أحكام عامة يمكن تطبيقها على مفردات أو جزئيات المادة الخاضعة للدرس، فإذا حرمت هذه الأحكام من هذه إمكانية كان العمل في مجمله مشوباً بالنقص وعدم الدقة في مراعاة الإجراءات اللازمة في منهج البحث"⁽¹⁶⁾ وقد تفرد بشر بعد إمكانية التطبيق من سمات العلم، ولم يتبعه أحد فيما أعلم.

هذا وقد ذكر بعض الباحثين سمات أخرى لعلمية علم اللغة غير ما ذكر بشرو ومن ذلك الشمول، وقد ذكرها صلاح الدين صالح حسنين ذكرًا مبسراً، يقول تعني: "المعالجة الشاملة لكل المادة المجموعة"⁽¹⁷⁾، وقد ذكر هذا المعنى للشمول في الدرس اللغوي محمد أبو الفرج من قبل في كتابه مقدمة لدراسة فقه اللغة⁽¹⁸⁾، وفي السياق ذاته يقول محمد حسن عبدالعزيز: "إنّ المعرفة العلمية معرفة شاملة بمعنى أنّها تسري على جميع أمثلة الظاهرة التي يبحثها العلم، ولا شأن لها

بالظواهر في صورها الفردية".⁽¹⁹⁾ ثم ذكر أنّ ذلك يسري على علم اللغة، فـ"عالم اللغة لا يتعامل مع الصور الفردية للكلام أو ما أطلق عليه (سوسير) مصطلح (الكلام)... وإنما يتعامل مع الظواهر العامة المشتركة أو اللغة.. وما ذلك إلا لأن الصور الفردية أبعد ما تكون عن الوحدة والتجانس فلا تصلح للدراسة، ولكي ندرس شيئاً ما دراسة علمية ينبغي أن يكون لدينا موضوع محدد حتى نستطيع إجراء إحصاء بأجزائه وإجراء تحليل له، وصور الكلام الفردية - أو النشاط الكلامي الذي يقوم به الأفراد- غير محدودة، ولا يمكن والأمر كذلك وصفها إلا إذا كان هذا الوصف أيضاً بلا حدود وهذا سبيل إليه".⁽²⁰⁾

ومن سمات العلم التماسك، فقد ذكرها صلاح الدين صالح حسنين، ويُعنى به "عدم وجود تناقض بين الأجزاء المختلفة للدراسة".⁽²¹⁾، وهذه السمة هي ما أسماها محمد أبو الفرج الانسجام.⁽²²⁾

ومنها المنهجية فقد ذكرها حلمي خليل، ويقصد بها تنظيم العمل، والالتزام، يقول المنهجية: تتصل "بتنظيم العمل في الدراسة العلمية للغة بشكل معين ثم الثبات على الأسس التي اعتمدنا عليها وتطبيقها لا على مستوى واحد من مستويات الدراسة اللغوية وإنما على مستويات الدراسة بأسرها".⁽²³⁾

وهناك سمة تفرّد بذكرها محمد حسن عبدالعزيز، وهي اليقين، وهي نتيجة لأدلة البحث وثمره فرضياته بعد الملاحظة والتجربة، وقد فرق محمد حسن بين يقينين موضوعي وذاتي، يقول: "اليقين هنا هو اليقين الموضوعي، وإنما يكون اليقين موضوعياً حين يركز على أدلة منطقية مقنعة لأي عقل، ولا بد للوصول إلى هذا اليقين الموضوعي من هدم كل أنواع اليقين الذاتي، فلا بد أن يزعر العالم- كخطوة أولى في بحثه- ما رسخ في عقول الناس من أوهام وتحيزات عملت على تثبيتها عوامل غير موضوعية".⁽²⁴⁾

وهل يعني اليقين الثبات والحقيقة المطلقة؟ يجيب عن هذا السؤال بقوله: "إذا كان اليقين العلمي يعتمد على براهين وأدلة منطقية فإن هذا لا يعني على الإطلاق أنه يقين ثابت أو نهائي... بل إن المقصود من ذلك أن البرهان العلمي يقنع كل من يستطيع فهم هذا البرهان في ضوء حالة العلم في عصر معين أما أن تتحول القضية إلى حقيقة تفرض نفسها على الناس في كل العصور فهي شيء يتنافى مع طبيعة العلم ذاتها".⁽²⁵⁾

هذه سمات العلم التي ذكرها أصحاب كتب علم اللغة العربية، وعدّوها من خصائص علم اللغة في العصر الجديد، العلم الذي يستحق بها وصف العلميّة دون سواه من الدراسات اللغوية.

الطريقة الثانية: المجالات اللغوية التي لا تدخل في مفهوم العلم اللغوي.

يجد القارئ لكتب علم اللغة أنّ أصحابها ينفون العلميّة عن بعض البحوث اللغوية، وعن بعض الدراسات، وذلك راجع إلى طبيعة المنهج، أو الغاية من البحث اللغوي، أو إلى القضية اللغوية نفسها، وهي مبنوثة في تلك الكتب، وقد جمعتها في النقاط الآتية:

- نشأة اللغات:

دراسة اللغات من أجل البحث عن أصل اللغات، والحديث في نشأة اللغات وتفرعها لا يعدّه المحدثون البنيويون من علم اللغة، يقول علي عبدالواحد وافي ناقلاً شبه الإجماع في استبعاد هذه القضية من علم اللغة: "يرى كثير من العلماء إخراج هذا الموضوع من نطاق علم اللغة وإحاقه بالبحوث الفلسفية الميتافيزيقية؛ لأن منهج البحث فيه لا يتفق في شيء مع ما ينبغي أن تكون عليه مناهج البحث في العلوم - وهذا الرأي هو السائد الآن، ولذلك لا يكاد المحدثون من علماء اللغة يعرضون لهذا الموضوع، وإن عرضوا له تناولوه على أنه دخيل على مادتهم، ومثال من البحوث اللغوية في أدوارها الأولى".⁽²⁶⁾

ويقول محمود السعران: إن "علم اللغة" يميل إلى أن ينحى البحث في "نشأة اللغة" من مجال دراسته، أو هذا هو رأي الغالبية من علمائه.

وذلك لأن "نشأة اللغة" موضوع شائك لا سبيل إلى القطع فيه برأي، أو إلى الوصول في شأنه إلى رأي علمي، إنه بطبيعته موضوع يستحيل على الدراسة العلمية الموضوعية:

وكل ما يقال فيه هو من قبيل الفروض التي لا تستند إلى أسس سليمة. فنشأة اللغة متصلة بنشأة الإنسان، أو بنشأة المجتمع الإنساني، وبالمخ الإنساني ونموه. وبأطوار الحياة الاجتماعية التي مر بها الإنسان، وبالاحتياجات والدوافع التي يحتمل أن تكون قد ألبتته إلى اصطناع هذا النظام وهو اللغة، إلى غير ذلك من أمور لا يزال ما نعرفه عنها من حقائق أو معلومات ضئيلة غاية الضالة بحيث لا يمكن من تكوين رأي علمي. ومن هنا كانت النظريات أو الفروض التي قدمها الباحثون في نشأة اللغة ضرباً من الميتافيزيقا⁽²⁷⁾. وعند حديثه عن كتاب ابن فارس يقول محمود حجازي: "يضم كتاب ابن فارس إلى جانب هذا مجموعة من القضايا النظرية حول اللغة، من أبرزها قضية نشأة اللغة، فإذا كان العلماء قد اختلفوا في ذلك فرأها البعض اصطلاحاً أي عرفاً اجتماعياً فإن ابن فارس رفض هذا الرأي واعتبرها توقيفاً أي بمنزلة الوحي المنزل من السماء. ولا يدخل موضوع اللغة ولا موضوع ارتباط اللغة بالوحي في إطار قضايا علم اللغة الحديث، لأنه ليس من الممكن بحث الموضوعين بمعايير علمية دقيقة"⁽²⁸⁾.

التقعيد وتعليم اللغة :

يؤكد المحدثون ضرورة دراسة اللغة دراسة في ذاتها ولذاتها مجردة من ترقيتها وتصويبها، والحكم عليها، مطرحين البعد التربوي، والجانب التعليمي، فتعليم اللغة ليس من علم اللغة، يقول محمود السعران: "مفهوم الدراسة اللغوية عند كثير ممن لم يتصل بالعلم الجديد عن قرب، أنها: ذلك النشاط التقعيدي normative الذي يستهدف معرفة صحيح الكلام وجيده كتابة ونطقاً، ووضع "قواعد" تميز صحيح الكلام من خطئه وجيده من رديئه، "قواعد" متعلقة بهجاء اللغة و"نحوها" ومفرداتها "وبلاغتها" وما أشبه هذا، "قواعد" تعلم الناشئة صحة الكلام وجودته وتتخذ مقياساً للحكم على الصواب والخطأ، والجيد والرديء"⁽²⁹⁾.

ويقول كذلك مؤكداً المعنى السابق " أن علم اللغة يدرس اللغة "من أجل ذاتها"، فمعناه أنه يدرسها لغرض الدراسة نفسها، يدرسها دراسة موضوعية تستهدف الكشف عن حقيقتها، فليس من موضوع دراسته أن يحقق أغراضاً تربوية مثلاً، أو أية أغراض عملية أخرى. إنه لا يدرسها هدفاً إلى ترقيتها، أو إلى تصحيح جوانب منها أو تعديل آخر، إن عمله قاصر على أن يصفها ويحللها بطريقة موضوعية"⁽³⁰⁾.

وهذا أصل من الأصول التي حاول السعران ترسيخها، ومن أهم الأسس التي رام نقلها إلى الثقافة العربية، يقول مقدم كتابه حلمي خليل: "ولعل من أهم الأصول التي طرحها الدكتور السعران في كتابه، فكرة "العلمية" Scientificness، فالفضل يرجع إليه في شيوعها وتوضيحها؛ إذ علم اللغة عنده، موضوع محدد يدرس اللغة دراسة علمية موضوعية، أي يدرسها بغرض الدراسة ذاتها التي تسعى إلى الكشف عن حقيقتها، دون التطرق في هذه الدراسة إلى أهداف أخرى، تعليمية أو تربوية أو علمية، كما لا يدرس اللغة بهدف ترقيتها أو تصحيح جوانب منها أو تعديل أخرى، ومن ثم فإن علم اللغة مقصور عنده على وصف اللغة وتحليلها بطريقة علمية موضوعية"⁽³¹⁾.

وقد تبعه عدد من اللغويين المحدثين فهذا رمضان عبدالنواب يقول في كتابه المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: "ومن واجبات اللغوي أن يدرس اللغة كما هي، فليس له أن يغير من طبيعتها، شأنه في ذلك شأن الباحث في أي علم من العلوم، فليس له أن يقتصر في بحثه على جوانب من اللغة مستحسناً إياها، وينحي جوانب أخرى، استهجاناً لها، أو استخفافاً بها، أو لغرض في نفسه، أو لأي سبب آخر من الأسباب.

ولا ترمي دراسة علم اللغة إلى أغراض عملية، فالباحث اللغوي يدرس اللغة لغرض الدراسة نفسها، فهو يدرسها دراسة موضوعية، تستهدف الكشف عن حقيقتها، فليس من موضوع دراسته، أن يحقق أغراضاً تربوية مثلاً، أو أية أغراض عملية أخرى، فهو لا يدرسها بغرض الارتقاء بها مثلاً، أو تصحيح جوانب منها، أو القضاء على عوج فيها،

فإن عمله يجب أن يقتصر على وصفها وتحليلها، بطريقة موضوعية⁽³²⁾ وقد استبعد علي عبدالواحد وافي الجانب التعليمي من علم اللغة عند حديثه عن البحوث اللغوية وما يدخل منها تحت علم اللغة، ففي علم الأبنية وما يتصل بتصريف الكلمات ذكر أنّ المورفولوجيا "Morphologie" ينقسم إلى:

"المورفولوجيا التعليمي أي: علم البنية التعليمي، وهو الذي يدرس القواعد ... في لغة ما؛ لمجرد جمعها وترتيبها وتنسيقها حتى يسهل تعلمها وتعليمها، ومراعاتها في الحديث والكتابة، ومن هذا النوع علم الصرف في اللغة العربية.

المورفولوجيا التاريخي أي: علم البنية التاريخي، وهو الذي يدرس هذه القواعد في لغة ما دراسة تاريخية تحليلية، فيدرسالأشكال التي كانت عليها في أقدم مراحل هذه اللغة، وما طرأ عليها من تغير في مختلف العصور والأمم، وعوامل تطورها ونتائجها، والقوانين التي تسير عليها في مختلف مظاهرها ... وما إلى ذلك.

المورفولوجيا المقارن أي: علم البنية المقارنة، وهو الذي يدرس القواعد السابقة دراسة تاريخ وتحليل ومقارنة في فصيلة من اللغات الإنسانية أو في جميع اللغات؛ فهو يمتاز عن الشعبة السابقة بالموازنة التي يجريها بين اللغات فيما يتعلق بقواعد البنية في كلٍ منها.

هذا، والقسمان الأخيران هما اللذان يدخلان في نطاق علم اللغة، أما القسم الأول وهو "المورفولوجيا التعليمي" فليس من بحوث علم اللغة، بل من بحوث القواعد التعليمية⁽³³⁾. وكذلك فعل في السنكس الذي ترجمه بعلم التنظيم، فقد قسمه الأقسام نفسها مستبعداً الجانب التعليمي منها علم اللغة، و"السنكس التعليمي أي علم التنظيم التعليمي، هو الذي يدرس قواعد التنظيم في لغة ما؛ لمجرد جمعها وترتيبها وتنسيقها حتى يسهل تعلمها وتعليمها واحتداؤها في الحديث والكتابة -ومن هذه الشعبة بعض أبواب النحو والمعاني في اللغة العربية"⁽³⁴⁾.

ومثلهما "الستيلستيك" "Stylistique" أي: علم الأساليب.

وهذا البحث يمكن أن يُدرَس على الوجه الثلاثة نفسها التي أشرنا إليها في البحثين السابقين. فإذا درس على الوجه الأول، بأن كان الغرض منه مجرد جمع القواعد المتعلقة بأساليب لغة ما وتنسيقها وترتيبها ليسهل تعلمها وتعليمها واحتذارها في المحادثة والكتابة، أطلق عليه اسم الستيلستيك التعليمي أي: علم الأساليب التعليمي. ومن هذا النوع بعض أبواب المعاني والبيان والبديع في اللغة العربية.

وإذا درس على الوجه الثاني، بأن كان الغرض منه دراسة الأساليب في لغة ما دراسة تاريخية، وتعقبها في مختلف مراحل هذه اللغة، وفي مختلف الأمم الناطقة بها، وشرح تطورها والقوانين الخاضعة لها بهذا الصدد، أطلق عليه اسم الستيلستيك التاريخي أي: علم الأساليب التاريخي.

وإذا دُرِسَ على الوجه الثالث، بأن كان الغرض منه دراسة الأساليب في عدة لغات دراسة تاريخ وتحليل ومقارنة، أطلق عليه اسم الستيلستيك المقارن أي: علم الأساليب المقارن. والنوعان الأخيران هما اللذان يدخلان في نطاق علم اللغة، أما دراسة الأساليب على الوجه الأول فليست من بحوث هذا العلم، بل من بحوث علم البلاغة⁽³⁵⁾.

دراسة لغة معينة:

من أهم خصائص علم اللغة الحديث عدم الاكتفاء بدراسة لغة معينة، والاقتصار عليها، بل هو علم يتغني دراسة اللغات كلها، وقد عُدت دراسة لغة ما، واستنباط قواعدها خارج علم اللغة، والانتقال إلى دراسة اللغات والكشف عن قوانين تصدق عليها من أقوى سمات علم اللغة الحديث، وأبرز ما يتميز به عن الدرس اللغوي التقليدي، يقول حلمي خليل: "واضح أنّ الهدف من وراء هذه الدراسة العلمية للغة هي الوصول إلى القوانين العامة التي تجري عليها اللغات وتصدق عليها جميعاً بغض النظر عن خصائصها الفردية التي تميزها عن غيرها فنقول هذه لغة عربية أو إنجليزية أو فرنسية أو غير ذلك. هذا هو الفرق الحاسم

بين الدراسات اللغوية التقليدية سواء عند العرب أو عند الفيلولوجيين في أوروبا، بل عند الشعوب جميعاً قبل ظهور علم اللغة الحديث بهذا المفهوم العلمي، إذ كانت الدراسات التقليدية تصب اهتمامها على دراسة لغة معينة لأهداف غير الدراسة ذاتها أحياناً مثل تعليم اللغة، أو معرفة الصواب والخطأ في الاستعمال اللغوي أو فهم نص ديني إلى غير ذلك من الأهداف العملية التي استبعدها علم اللغة الحديث من دراسة اللغة".⁽³⁶⁾

ويقول محمود السعران: "فموضوع علم اللغة، إذن ليس لغة معينة من اللغات، بل اللغة من حيث هي وظيفة إنسانية عامة، اللغة من حيث هي وظيفة إنسانية، والتي تبدو في أشكال نظم إنسانية اجتماعية تسمى اللغات كالروسية والإيطالية والإسبانية، أو اللهجات أو أي اسم آخر من الأسماء. هذه الصورة المتنوعة المتعددة واحدة في جوهرها، وتمثل وظيفة إنسانية".⁽³⁷⁾

ولعل وأن معرفة رأي أصحاب كتب علم اللغة العربية في علوم العربية قد حان، والسؤال الذي نحاول إجابته هو: هل علوم العربية تُعد من الدراسة العلمية للغة في نظرهم؟ لاشك أن إجابة هذا السؤال ميثوثة في ما مضى من حديث عن تعريف علم اللغة في العصر الحديث، وليس بحاجة إلى كثير تأمل، فقد جعلوا العلمية هي الشامة المميزة للدراسة اللغوية الحديثة، والغرة التي بها تفردت عن سائر الدراسات القديمة، فتعريف علم اللغة بالدراسة العلمية، والتأكيد على حدائته يكشف رأيهم في الدراسات اللغوية قبل علم اللغة الحديث، يقول محمود السعران: "إن النظر في اللغة قديم جداً قد يرجع إلى وقت أن أخذت الجماعات البشرية في الكلام ثم دق نسيباً بعد نشأة الكتابة، ولكن الدراسة "العلمية" حقاً للغة جد حديثة، وتصورات البشر عن اللغة أخذت من نوع مجتمعهم، وتراثهم الثقافي، وخاصة من دينهم، فالإله تحوت عند قدماء المصريين كان قلب "رع" ولسانه، وعن طريقه نطقت وصية الله في الأرض فوجدت الخليفة. واليونان كذلك قد تخيلوا خلقاً للغة والكتابة، وكذلك الحال عند الهنود وعند غيرهم من الأمم القديمة"⁽³⁸⁾

وجلّ أصحاب كتب علم اللغة العربية ساروا وفق هذه الرؤية، والتأكيد على أن علم اللغة الحديث هو الدراسة العلمية للغة، وهذا يعني أن ما قبله من دراسات لغوية لا يصح وصفها بأنها دراسات علمية للغة.

والأمر الآخر أنهم عند وصفهم للعلمية في الدرس اللغوي يذكرون خصائصها مستشهدين بأمثلة من الدرس اللغوي العربي على عدمها، فحلمي خليل مثلاً عند حديثه عن معيار الدقة والوضوح في المصطلحات يقول: "وفي هذا الصدد يمكن أن نضرب المثل بتلك المعايير غير الدقيقة أو غير الواضحة لأنها تعتمد على مفاهيم غامضة والتي تستخدم في تعريف الجملة في الدراسات النحوية التقليدية حيث تقرر أن الجملة هي الكلام الذي يحسن السكوت عليه، أو تلك التي تتألف من مبتدأ وخبر أو فعل وفاعل أو تلك التي تؤدي معنى تاماً"⁽³⁹⁾ وهذا صنيع محمد حسن عبدالعزيز كذلك، فقد ذكر تعريف النحاة للاسم والفعل أنموذجاً على عدم الوضوح والدقة، وكذلك مصطلح المفرد الذي تعددت مفاهيمه في أبواب النحو.⁽⁴⁰⁾

كما أنهم أخرجوا من الدراسة العلمية للغة دراسة اللغة المعينة، ودراسة اللغة للحفاظ عليها وتعليمها، وتمييز صوابها من خطئها كما مر سابقاً، ولاشك أن هذه من أهم الغايات التي قامت من أجلها علوم العربية، فالنتيجة إذن الدرس اللغوي العربي ليس علمياً في نظر أصحاب الدرس اللغوي الحديث.

يقول محمود السعران: "إن هذه الدراسة [علم اللغة] في البلاد الناطقة بالعربية لا تزال غريبة على جمهور المتخصصين في المسائل اللغوية، والمنقطعين لها، والمنصرفين إليها. فهم قد يفهمون من دراسة اللغة، دراسة النحو، والصرف أو الاشتقاق ومعرفة الشوارد النادرة، وحوشي الكلام، وتمييز الفصح من غير الفصح ومعرفة معاني الكلمات، وتمييز الدخيل من الأصيل، أو الاشتغال بتأليف المعجمات أو غير ذلك مما لا

تدعو حاجة إلى استقصائه"⁽⁴¹⁾، ثم بعد ذلك يقول: "وليس شيء من هذا...يكُون ما تعارف المحدثون في أوروبا وأمريكا وروسيا على تسميته علم اللغة. من حيث هو علم يرشدنا إلى مناهج سليمة لدراسة أي ظاهرة لغوية، وهو يهدينا إلى مجموعة من المبادئ والأصول متكاملة مترابطة عن اللغة وحقيقتها ينبغي أن تكون في ذهن الباحث اللغوي على الدوام أيا كان موضوع بحثه، إن علم اللغة هو وجهة النظر الجديدة، أو الفلسفة الجديدة، التي حلت محل وجهات النظر القديمة، والفلسفات اللغوية السابقة. وعلم اللغة قد تجنب أخطاء جوهرية في الفلسفات اللغوية القديمة، وقد قدم مبادئ لم يعد شك في أنها أكمل وأشمل وأصدق وأضبط، واعتمد على وسائل وآلات أدق مرات ومرات من وسائل الأقدمين وآلاتهم"⁽⁴²⁾.

وهذا رمضان عبدالنواب يذكر قدم الدرس الصوتي، ولكنّه درس يفتقد الأساس العلمي من وجهة نظره، يقول: "الصوت الإنساني الحي، هو موضوع علم الأصوات اللغوية. ولم يكن هذا العلم وليد العصر الحاضر. فقد شغل اللغويون من قديم، بالنظر في الأصوات اللغوية، غير أن ما وصلوا إليه قديما، لم يكن قائما على أساس علمي ثابت، ولهذا فإنه لا يبلغ من الدقة والإتقان والضبط، ما وصل إليه المحدثون من علماء اللغات"⁽⁴³⁾.

وقد طرح كمال بشر تساؤلاً بعد أن ذكر خصائص علم اللغة، وهو: "ما نصيب هذا العلم بمفهومه السابق من الوجود والاستقرار أو التحديد عند العرب؟"⁽⁴⁴⁾

وبعد أن أثنى على جهود اللغويين العرب قال: "ولكن كل هذا الذي فعلوا وقاموا به من عمل ليس من الدقة نعته بالمصطلح علم اللغة بالمعنى الذي حددناه قبل، وأشرنا بوضوح إلى خواصه وطبيعة العمل فيه. ذلك أنّ العرب في القديم لم يستطيعوا- بحكم الزمان والخبرة- الوفاء ببعض هذه الخواص. من أهمها:

1- أنهم لم ينظروا إلى اللغة على أنها بناء متكامل، ذو جوانب وأركان مرتبط بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً. نعم إنهم نظروا في كل جوانب اللغة تقريباً، ولكنهم عزلوا هذه الجوانب بعضها ببعض، كما لو كانت مستقلة أو ما أشبهه. درسوا الأصوات والصرف والنحو... إلخ. ولكن على وجه ينقصه التكامل؛ إذ تناولوا هذه المستويات كما لو كان كل مستوى منها مستقلاً بنفسه، وليس لبنة أو ركناً مهما في البناء يشد بعضه بعضاً، ومن ثم حُرِّموا من استخدام ظواهر كل مستوى في تفسير وتوضيح ظواهر ما يسبقه أو يلحقه من مستويات.

2- لم يلتزموا في أعمالهم كلها بمنهج محدد من مناهج، بل خلطوا بين هذه المناهج خلطاً، قادهم إلى التعقيد والغموض، كما يظهر ذلك واضحاً في كثير من أعمالهم. كانوا يعالجون الحقيقة الواحدة أو الظاهرة اللغوية الواحدة بأكثر من منهج وأكثر من أسلوب، تارة بالمنهج الفلسفي، وتارة بالتأويل والافتراض، والحكم بالشذوذ، وتارة ثالثة بطريق الوصف"⁽⁴⁵⁾.

وبعد فهذه أزمة مفهوم العلم في كتب علم اللغة العربية، وقد آثرنا تأجيل مناقشة ما فيها من إشكالات؛ لتتضح الصورة من غير تدخل يشوهها، أو يفرض عليها تصور مسبق، وستكون المناقشة من خلال المحاور الآتية:

البيئة العلمية لعلم اللغة الحديث:

لعلم اللغة ارتباط بالمناخ العلمي والثقافي والسياسي والاجتماعي الذي ولد فيه لاسيما العلمي منه، فهو الوصف الذي تزهو به الدراسة اللغوية في العصر الحديث، وتفاخر به الدراسات اللغوية السابقة، وأصحابه يدعون بأنّ دراستهم تتوافق والمنهج العلمي، وتقف بجانب العلوم الأخرى متمسكة مثلها بالأسس العلمية وغاياتها. ولاشك أنّ قضية فلسفة العلم، أو المناهج العلمية، ونظريات المعرفة من القضايا الإشكالية التي يصعب حصر مواطن الاتفاق والاختلاف فيها، ومكتبة فلسفة العلوم من أغنى المكتبات تنوعاً وثراءً و ما ذاك إلا دليل على غزارة الإنتاج العلمي فيها، ولكن حسبنا

تسليط الضوء على الأساس العلمي الذي شُيد علم اللغة عليه، والأصول التي تستمد شرعيتها منه.

ولو عدنا إلى كتب علم اللغة العربية، وفيما ذكرناه سابقاً لوجدنا أن الملاحظة والتجربة، وتدوين المادة المدروسة كما هي، ونبذ الحدس والتخمين، والتأويل هي مصطلحات علم اللغة الحديث، وأبرز سماته، وهي أدوات المنهج التجريبي، وقد صرح غير لغوي باعتماد علم اللغة الحديث على المنهج التجريبي، يقول صلاح الدين صالح حسنين: "يعتمد علم اللغة المنهج التجريبي، ويقضي هذا المنهج فحص الظاهرة المعينة المراد دراستها، وتستمد النتائج من الملاحظات التي يلاحظها الباحث، وبالطبع لن يتم هذا إلا إذا استقرأ الباحث أولاً المادة اللغوية وقسمها ونظمها والباحث في علم اللغة يتجنب الافتراض تماماً، ويستعين أثناء دراسته بالأساليب الإحصائية والرياضية"⁽⁴⁶⁾

ومن قبله محمد أبو الفرج يقول: "ومن الممكن أن نجعل مكان علم اللغة بين العلوم أكثر وضوحاً. إنه علم تجريبي (عملي) بمعنى أن مادة موضوعه خاضعة لإدراك الحواس، فالكلام يسمع، وحركة الأحبال الصوتية ترى مباشرة أو بمساعدة الأجهزة، وعملية الكلام يدركها المتكلم، والكتابة ترى وتقرأ"⁽⁴⁷⁾.

ولا نريد الإكثار من النصوص الدالة على قضية لا تخطيها عين متصفح لكتب علم اللغة العربية.

هذا وإن المنهج التجريبي "الحسي" ذو النزعة الاستقرائية هو المهيمن على الاتجاهات العلمية، فهو والمنهج العلمي وجهان لعملة واحدة في فترات متعددة من التاريخ العلمي، فإذا أطلق الثاني لا يقصد به إلا الأول، يقول دونالد جيليز صاحب كتاب فلسفة العلم في القرن العشرين: "وقد اكتسبت النزعة الاستقرائية خصائصها الأساسية في القرنين السابع عشر والثامن عشر، مما جعلها تسود المنهج العلمي في القرن التاسع عشر، كما أن المنهج الاستقرائي قد ساد وتطور على نطاق واسع خلال القرن العشرين أيضاً"⁽⁴⁸⁾

إن المنهج التجريبي يقوم على أساس يعتمد على الحس ويجعلها المصدر الوحيد للمعرفة مستبعداً العقل، ومنكراً كل معرفة تأتي عن طريق غير الحس، وهو منهج تمتد جذوره إلى الفلاسفة اليونانيين كديمقريطس وأبيقورس، وقد مكن له وانتشر في القرن السابع عشر وما بعده على أيدي الفلاسفة الإنجليز فرانسيس بيكون ولوك وهيوم وبركلي... إلخ⁽⁴⁹⁾

"إنّ الذهن يبدأ وكأنه صفحة بيضاء، والتجربة هي التي تسطر هذه الصفحة ما يكتب فيها"⁽⁵⁰⁾ هذه رؤية التجريبيين التي أعلن عنها زعيم من زعماء المنهج التجريبي جون لوك، أو الزعيم الشعبي كما يقول هانز ريشبناخ.⁽⁵¹⁾

تقول يمى الخولي مصورةً لما أسمته بروح العلم، وهو المنهج البيكوني الاستقرائي: "كانت الروح العلمية كما بلورها بيكون هي الاستقراء: المنهج التجريبي والإنصات لشهادة الحواس كمصدر للمعرفة، الطبيعة هي مملكة المعرفة الإنسانية ويجب الحيلولة دون أن يتجاوزها العقل، ولوحتي بفرض يحاول تفسير الوقائع. روح العلم يجب أن تحرر العقل من جنوحات الميتافيزيقا مثلما تحرره من الأوثان والأخطاء المترتبة به. هكذا علمنا الرائد فرنسيس بيكون أن روح العلم تركز على عاملين هما التجريبية ورفض الميتافيزيقا"⁽⁵²⁾

هذه صورة المنهج التجريبي العامة التي نشأ علم اللغة في أحضانها يطبق قوانينه على درس اللغوي، ويستلهم تجاربه، ويقفّي أثره، يقول جون لونيوز "إنّ علم اللغة تجريبي أكثر منه حدسي أو تأملي فهو يتعامل مع المعلومات الواضحة التي يمكن التثبت منها والتي حصلنا عليها عن طريق الملاحظة أو التجربة، والاتصاف بالتجريبية - بهذا المعنى - يعد السمة المميزة إلى حد بعيد للعلم في نظر معظم الناس، ويرتبط بخاصة كونه مؤسساً بطريقة تجريبية كونه موضوعياً"⁽⁵³⁾.

هذا وقد تعرض المنهج التجريبي لنقد قوي ، فالأساس الذي قام عليه المنهج من دعوى حصر المعرفة في طريق واحد لا غير وترك ما عدا الطريق الحسي أساس منطوي على إشكالات منهجية وعلمية، ومخالف لواقع العلم والمعرفة، وما يُعرف بمشكلة الاستقراء التي دشنها هيوم إلا نموذج لهذا النقد الذي وضع الحسين في مآزق منهجي "إذ تدور هذه المشكلة حول أحد أسس الاستقراء بمبدأ اطراد الحوادث في الطبيعة أي افتراض أن المستقبل سوف يشبه الحاضر والماضي إذا اتفقت نفس الظروف المحيطة بظاهرة ما في المستقبل مع تلك الظروف المحيطة بحدوثها في الحاضر والماضي. تدور المشكلة بمعنى آخر حول تحليل هذا الافتراض ، ما إذا كان يمكننا الاعتماد عليه أو ينبغي رفضه".⁽⁵⁴⁾

الإشكالية التي سلط الضوء هيوم هي في القضايا التجريبية؛ لأن صدقها يتوقف على التحقيق التجريبي ، فقضية مثل الشمس سوف تشرق غداً، كيف نثبتها ؟ أو بأي حق نتمسك بهذا الاعتقاد وهو قطعاً صحيح ، وما التبرير المنطقي له؟ "إنّ موقف هيوم من مبدأ اطراد الحوادث الذي يعتمد عليه الاستدلال الاستقرائي هو أنه لا يمكننا تقديم برهان قبلي عليه، إذ لا نعرف كيف تكون مقدمات ذلك البرهان، ولا يمكننا إثبات المبدأ بالخبرة الحسية، إذ إنّ أي محاولة للإثبات هي بمثابة وقوع في الدور أي تسلّم بما تريد إثباته".⁽⁵⁵⁾

سأتجاوز نقد المنهج التجريبي، والإشكالات الناجمة عن تطبيقه على المعرفة الإنسانية، وأنتقل إلى أشهر ناقد للنزعة الاستقرائية وهو كارل بوبر، الذي عُرف بالهجوم على الاستقراء، تقول يمى الخولي عن بوبر: "لو أردنا تلخيص التجريبية في كلمة واحدة لكانت : ضد الاستقراء أو اللاستقراء"⁽⁵⁶⁾

وقد وجه نقدًا قويا على منهج الاستقرائيين القائل بالبداية بتسجيل الملاحظات؛ لأنه محال من وجهة نظر بوبر، يقول: "إنّ الاعتقاد بأنّه يمكننا أن نبدأ من الملاحظات الخالصة وحدها ، بمعزل عن أية نظرية، هو أمر محال، وربما يتضح ذلك من خلال قصة الرجل الذي كرس حياته للعلم الطبيعي، ودون كل ما استطاع أن يلاحظه، ثم أوصى بأن تورث تلك المجموعة من الملاحظات القيمة للجمعية الملكية للعلوم بإنجلترا كي تستخدم كدليل استقرائي. إنّ المغزى الذي نستخلصه من هذه القصة هو أنّ القيام بجمع الخنافس قد يكون مفيداً في حين أنّ جمع الملاحظات قد لا يكون كذلك".⁽⁵⁷⁾

وقد طبّق هذه التجربة على طلابه في فيينا، إذطلب من طلابه في الفيزياء: أن يمسك كل واحد منهم بالقلم والورقة، فقال: لاحظوا بعناية ودقة ، سجلوا ما تلاحظونه وقد تساءل الطلاب عما يريد أستاذهم بوبر أن يلاحظوه ، فعبارة "لاحظ" لا تعني شيئاً بنفسها ، ولا تؤدي إلى شيء، فالعالم لا يلاحظ فحسب ، فالملاحظة دائماً منتقاة ، وتتطلب موضوعاً مختاراً ، ومهمة محددة ، واهتمام مسبق، واستناد إلى النظرة خاصة⁽⁵⁸⁾.

هنا يطرح بوبر صورة النزاع بينه وبين الاستقرائيين في السؤال التالي: ما الذي يأتي أولاً (ح) الملاحظة أم (ض) الفرض؟ وبوبر يجيب بأن ض قبل ح كما هو واضح من نصوصه السابقة.⁽⁵⁹⁾

وقد أشار كذلك إلى أن الاستقراء بحاجة إلى تبرير، فإذا كان عن طريق الاستقراء فهذا وقوع في الدور، وقد طرح بعض الاستقرائيين اللجوء إلى استقراء آخر ينتمي إلى نظام أعلى لتبرير الاستقراء، ولكن سيُضطر إلى تبرير هذا الاستقراء الأعلى باستقراء أعلى منه وهكذا إلى ما لانهاية.⁽⁶⁰⁾

وفي مثل هذا البحث يصعب الحديث بشكل أوسع عن نقد بوبر وتقويمه، وقد طرح بوبر نظريته للعلم التي تختلف تماماً عن المنهج التجريبي الاستقرائي، فالنظرية العلمية عنده تنطلق من "المشكلة التي يريد أن يتناولها ، ثم يقدم صياغة لها ، ومن خلال تحديد المشكلة وصياغتها يقوم بتحليلها من كافة الجوانب بصورة نقدية توجي إلى الفارئ بأهميتها وحيويتها، ومن خلال النقد يستطيع أن يدفع بالحلول الممكنة لمشكلته ، ثم يستبعدا واحداً تلو الآخر ليتبقى حلّاً واحداً، وتكون المشكلة من خلاله قد اتضحت بكل أبعادها"⁽⁶¹⁾

أبرز ما يلاحظ هنا أنّ بوبر على عكس الاستقرائيين يبدأ بالمشكلة وليس بالملاحظة، مع حضور الفروض العلمية واختبارها، ثم استبعاد ما فشل منها في الاختبار تقول يمني ملخصة منهج بوبر: "خلاصة المنهج هي أن يتعلم الباحث أن يفهم المشكلة فيحاول حلها، ويفشل في هذا الحل فيردفه بحل آخر أقوى يفشل فيه هو الآخر، العالم يسير من حلول سيئة إلى حلول أفضل، عارفاً في كل حال أن لديه القدرة على طرح تخمينات جديدة، فطريق التقدم العلمي الوحيد هو طريق الكشف، هو طريق طرح فروض أفضل".⁽⁶²⁾ والإشارة الجديرة بالذكر هنا دخول الفرض العلمي والتخمين والحدس في المنهج العلمي، بل أصبحت مكانته لا تقل عن الملاحظة إن لم تتقدمها، يقول محمود زيدان في كتابه الاستقراء والمنهج العلمي: "فإذا أردنا الإشارة إلى موقف المنهج العلمي المعاصر من أولية الملاحظة والتجربة وجدناه ينكر تلك الأولوية. وما كنا نصل إلى الكشوف العلمية المعاصرة في نظريات الذرة والكوانتم والنسبية والنظريات في طبيعة الضوء إذا كان العلماء اقتفوا أثر بيكون ومل لأن أسس تلك النظريات جميعاً لا تنطوي على وقائع محسوسة ندرتها إدراكاً حسيّاً وإنما تنطوي على موجودات لا يمكن إدراكها بالحواس. وتلك النظريات جميعاً مصاغة صياغة رياضية صورية ولا يتوقف صدق تلك الصياغة دائماً على تحقيقها تحقيقاً تجريبياً، يمكن تحقيق بعضها تجريبياً بطريق غير مباشر ولكن بعضها الآخر لا يمكن تحقيقها تجريبياً حتى من حيث المبدأ".⁽⁶³⁾ والظريف أنّه كما قام اتجاه في الدرس اللغوي يتبنى المنهج التجريبي الاستقرائي، وينتقد الاتجاهات الأخرى، قامت المدرسة التوليدية التحولية بهدم تلك الاتجاهات وبناء منهج يتبنى النظرية العلمية المعاصرة القائمة على الفروض العلمية، وتقديمها على الملاحظة، وتطبيق رؤية بوبر العلمية على دراسة اللغة.

هذا ولا يعنى نقد الاستقراء إنكار أهميته الملاحظة والتجريب في البحث العلمي، فلا أعلم أحدًا ينكر الاستقراء جملة وتفصيلاً، ولكن النقد يوجه إلى حصر المعرفة في طريق الحس.

إنّ الحس له أثر كبير في المعرفة الإنسانية وكذلك العقل، وهذه القضية واضحة في تراث الأمة الإسلامية يقول ابن تيمية: "طرق العلم ثلاث: أحدها: الحس الباطن والظاهر، وهو الذي تعلم به الأمور الموجودة بأعيانها، والثاني: الاعتبار بالنظر والقياس وإنما يحصل العلم به بعد العلم بالحس، فما أفاده الحس معيناً يفيد العقل والقياس كلياً مطلقاً، فهو لا يفيد بنفسه علم شيء معين، لكن يجعل الخاص عاماً والمعين مطلقاً، فإن الكليات إنما تعلم بالعقل، كما أن المعينات إنما تعلم بالإحساس، والثالث: الخبر والخبر يتناول الكليات والمعينات والشاهد والغائب، فهو أعم وأشمل، لكن الحس والعيان أتم أكمل"⁽⁶⁴⁾.

أزمة العلمية في الدرس اللغوي:

في القرن الثامن عشر ونتيجة للثورة العلمية والنظرية النيوتنية الفيزيائية برزت مشكلة كبيرة في الوسط العلمي وهي تمييز العلم عن غيره اشترك فيه كثير من فلاسفة العلم ككانط وهيوم، ثم اكتسبت أهمية بالغة في القرن العشرين⁽⁶⁵⁾ فباتت من القضايا الإشكالية التي لا يتجاوزها فلاسفة العلوم، وقد واكب تلك الإشكالية كثير من الخلافات فيما يدخل في دائرة العلم، وما لا يُعد من العلم.

وإنّ علم اللغة ليس بمنأى عن تلك الأزمة، وتحت الضغط الذي سببته تلك الأزمة أصبح البرهنة على علمية الدراسة اللغوية من أولى أوليات اللغويين، فغدا كلّ اتجاه يحصر الدراسة العلمية للغة في اتجاه، ويحجر النظر العلمي في اللغة في منهجه، وسنذكر طرفاً من ادعاءات اللغويين العلمية وحصرها في اتجاهاتهم في دراسة اللغة مرتبة حسب مدارسهم:

الدراسة التاريخية والمقارنة:

- يقول بودوان دي كورتيني : " ليست النظرة الواصفة ولا النظرة البديهية للغة نظرة علمية ، بل ليس علمياً حقيقةً سوى النظرة التاريخية للغة".⁽⁶⁶⁾
- وقد سبقه هرمان باول المتعصب للدراسة التاريخية، وقد أكد ذلك القول في كتابه أسس تاريخ اللغة عندما ذكر سبب اختياره هذا العنوان يقول: " فقد يعترض معترض بأنه توجد نظرة علمية أخرى للغة غير النظرة التاريخية يجب أن أنكر ذلك"⁽⁶⁷⁾ والمعارض هو - كما ذكرت بريجيتته بارتشت- السويسري ميستلي، فعند " هرمان باول النظرة العلمية للغة هي دائما النظرة التاريخية... هذه الفرضية هي أكثر الفرضيات تغلغلاً في كتابه "أسس تاريخ اللغة". وقد أكدت المكانة الاحتكارية المأمولة لعلم اللغة التاريخي-المقارن"⁽⁶⁸⁾
- ومما يزيد وضوح هوش اللغويين بسؤال العلم، وتأثرهم بالنظريات العلمية محاولة تطبيق النظريات العلمية في الدرس اللغو، واقتفاء أثر العلماء في التخصصات الأخرى، ومن أشهر تلك المحاولات ما قام شلايشر تطبيق نظرية دارون على اللغة، "ففي منتصف القرن التاسع عشر وقع الحدث الأهم فقد قدم دارون نظرية تطور الأنواع .. وقد طبقت هذه النظرية على اللسانيات على يد الألماني أوجست شلايشر ... تتلخص فكرته بالقول : إنَّ اللغة كانت كائناً حياً مستقلاً بذاته عن الإنسان وأن اتجاه تطورها محدد بقوانين بيولوجية عامة للتطور اللغة تولد وتعيش لفترة محدودة ثم تهب الحياة إلى لغة أخرى أحدث منها لتحل محلها، وتسمى نظرية شلايشر النظرية الطبيعية أو السلافية باعتبار تفرع اللغة الأصل إلى فروع عدة".⁽⁶⁹⁾
- يقول جورج مونين مؤرخ علم اللغة عن عمل شلايشر: "قدم عالم النبات شلايشر صيغة قطعية حاسمة للنظرية القائلة بأن اللغة جهاز عضوي أي أنها ليست ظاهرة اجتماعية ، بل هي حادث من حوادث الطبيعة أو جهاز عضوي طبيعي ... وبالتالي كان علم اللغة خاضعاً لقوانين حتمية تساعد علم الصوت على إعادة إنشاء اللغات البائدة ، وعلى هذا النحو شعر شلايشر شعوراً واضحاً بضرورة فصل الدراسة الإنسانية القديمة المسماة بفقته اللغة عن الدراسة اللغوية الجديدة التي كان يريد أن يطلق عليها اسم علوم الحجرة أو الزردمة...ولما كانت اللغة جهازاً عضوياً فهي إذن قابلة للتطور وعلى هذا الصعيد تبنى شلايشر مباشرة كل ما جاء به داروين في كتابه "أصل الأنواع الحية"⁽⁷⁰⁾.
- ومثله راسموس راسك يقول صاحباً كتاب النظريات اللسانية الكبرى : من النحو المقارن إلى الذرائعية: " يبرز الدانماركي راسك وريئاً لفكر ق 18 ولا سيما للعقلانية التجريبية التي تميزت بوصف المعطيات وترتيبها ، وبلا شك سلاحظ في هذا التوجه بصمة المذهب الطبيعي لفون لينية الذي كان أولمن اقترح في مجالي النباتيات وعلم الحيوان صنافة ثنائية تسمح بتصنيف الكائنات الحية بحسب الجنس ... وكذا تأثير التطورية لمارك . إنَّ نقل هذه الخلفية العلمية إلى مجال النحو المقارن الذي كان في طور التشكل سمح بتوسيع مجال المقارنة اللسانية . يقول راسك: " إذا تبين لنا أن صور الكلمات الضرورية في لغتين تتطابق إلى حد يجعلنا ننتبين قواعد تغير الحروف التي تمكننا من المرور من لغة إلى أخرى، فهذا يعني أن هناك قرابة قوية بين هاتين اللغتين"، ومع ذلك فراسك يرفض فرضية اللغة الأم التي لم توجد قط، فالهدف المنشود هو الاقتراب من الأصل الأكثر احتمالاً".⁽⁷¹⁾

هذه المحاولات الدؤوبة في تطبيق النظريات العلمية، وتطبيق مناهجها على دراسة اللغة يكشف شيئاً من أزمة الدرس اللغوي في العصر الحديث في البيئة الغربية، وعن رغبة من اللغويين في إبراز مكانة الدرس اللغوي في المجال العلمي، والوقوف مع المختصين في العلوم الأخرى جنباً إلى جنب، فقد رأي "شلايخر علمية اللسانيات تنتج عن ارتباطها بالعلوم الطبيعية (بسبب الطبيعة العضوية بين اللغة) .. وقد رأى أن تقسم علوم اللغة إلى أربع وحدات : نظرية الأصوات ، ونظرية الكلمات (الصرافة) ، ونظرية الوظيفة ، ونظرية التراكيب. و في هذا التصنيف لا مكان للقاموسية ، فالقاموس لا مكان له في نسق العلم في تلك الفترة"⁽⁷²⁾.

ولكن هذه النظرة التي وصفها شلايخر أنها هي النظرة العلمية للغة وصفت فيما بعد بأنها نظرة غير علمية، ولعل من أوائل من انتقد تلك الرؤية التي سادت في عصر شلايخر النحاة الجدد، فقد شنوا هجوماً على تصورات اللسانيات التاريخية؛ إذ عدوها مجرد افتراضات، كما وصفوا السؤال الذي كان يشغل اللسانيين التاريخيين والمقارنين كذلك حول أصل اللغة سؤالاً غير علمي، واللغة الأوهم مجرد وهم.⁽⁷³⁾ وقد تبني النحاة الجدد منهج العلوم الفيزيائية في عصرهم، وقد أكدوا على أولويتين " أ -

لا ينبغي أن يقتصر التحليل اللساني على وصف ملاحظة التغييرات التي تتعقبها اللغتين وأكثر للغات مجتمعينهما قرابة، بل ينبغي أن يقدم تفسيراً وضعياً للأسباب التي أدت إلى التغييرات الملاحظة ، ب : وتبعاً لذلك فإن المذهبين العضوي والطبيعي يتركان مكانهما لمناهج الملاحظة الاستقرائية والاستنباطية التي تميز الرغبة التفسيرية لعلوم الطبيعة (كعلم الفيزياء مثلاً) ، والواقع أن رهان إشكالية النحاة الجدد يدور برمته حول الطابع المطلق أو النسبي للقوانين الصوتية"⁽⁷⁴⁾.

وقد حاول النحاة الجدد ضبط المنهج التاريخي والمقارن من خلال دراسة التغييرات الصوتية، والبرهنة على أنّ ذلك التغيير يحدث وفق قوانين ثابتة ليس للشذوذ فيها مدخل، فحاولوا رصد التطورات بدقة في كل مرحلة محاولين الكشف عن أي خروج من القواعد، والوصول إلى سببه⁽⁷⁵⁾

يقول صاحب موجز تاريخ علم اللغة (في الغرب): "لم يكن القواعديون الجدد بأقل من شليشر في كفاحهم من أجل تأسيس عملهم في علم اللغة التاريخي المقارن في إطار العلوم الطبيعية ولكن في الوقت الذي اتجه فيه شليشر إلى البيولوجيا فإن القواعديون الجدد قد نظروا إلى العلوم الفيزيائية الدقيقة ذات الطبيعة غير الحية مثل الجيولوجيا والطبيعات بوصفها نماذج لهم"⁽⁷⁶⁾.

ولا يخفى أنّ تلك الخصومات والادعاءات، والمحاولات المستميتة في الاستئثار بالدراسة العلمية أصبحت من تاريخ الدرس اللغوي، وبرزت مدارس لغوية واتجاهات بحثية في اللغة تخرج الدرس التاريخي والمقارن من الدراسة العلمية للغة كما سيأتي، بل تُعد الآن من غرائب ذلك العصر، يقول تمام حسان: " كان من الأمور التي استولت على خيال اللغويين في القرن الماضي أنّ اللغة كالكائنات العضوية، تولد وتنمو وتحيا ، وتصيبها أعراض التحلل، ثم تموت. وأنها من ثم تعتبر فرداً في عائلة لغوية يقرب بعضها من بعض...ولهذا رأينا الباحثين في اللغة من علماء هذه الفترة يدافعون عن جعل منهج الدراسات اللغوية شبيهاً بمناهج الدراسات الطبيعية. وإنّ المذهب القائل: إنّ اللغة علم طبيعي له قوانين الطبيعة ربما اعتبر الآن من غرائب القرن التاسع عشر"⁽⁷⁷⁾.

الدراسة الوصفية "البنوية":

لعل ادعاء الوصفيين العلمية في الدرس اللغوي أشهر من أن يذكر، فالنصوص التي ذكرتها سابقاً، والمستفيضة في كتب علم اللغة العربية هي في الغالب للوصفيين، ولكن

سنشير إلى بعض النصوص لنكشف عن شيء من تاريخ قضية دراسة اللغة دراسة علمية، والبيئة التي أفرزتها .

ولا نريد الحديث عن أصول المنهج الوصفي كما لم نتحدث من قبل أسس المنهجين التاريخي والمقارن، فذلك معلوم في مظائه، وكذلك لنفصل القول في التوافق والاختلاف بين سائر المدارس التي تتبنى المنهج الوصفي، أو الفروقات المنهجية بين الوصفيين الأوروبيين والوصفيين الأمريكيين، كل ذلك له مجال آخر سنركز حديثنا في نقطة ادعاء بعض اللغويين الدراسة العلمية للغة هي الدراسة الوصفية.

وقد رأينا محاولات أصحاب المنهج التاريخي والمقارن المتابعة في نقل مناهج العلوم إلى درس اللغوي، وكذلك فعل الوصفيون يقول صاحب كتاب اتجاهات البحث اللساني: "تختلف اللسانيات الآن عن لسانيات القرن التاسع عشر على النحو التالي: اختلاف في التنظيم المنهجي للمعرفة، وفي تفسير للحقائق المعروفة على نحو جديد، وفي توسيع مجال اهتمامها توسيعاً ملحوظاً... وفي نقل إجراءات منهجية في فروع العلم الأخرى وإعادة غرسها في مجال اللغة لتحليل الظواهر اللسانية" (78).

هنا نقطتان لا بد من ملاحظتهما الأولى: محاولة تطبيق منهجيات العلوم على علم اللغة، والثانية: التأكيد على أن لسانيات القرن العشرين اللسانيات الوصفية تختلف عن لسانيات القرن التاسع عشر الذي ساد فيه المنهج التاريخي والوصفي، وهو اختلاف كما هو معلوم في منهج الدراسة وغاياته، بل يصل إلى المادة التي تستحق النظر والدراسة وكلاهما يدعي حصر العلمية!

وقد أشار غير باحث للقطيعة التي أحدثتها البنيوية مع الدراسات اللغوية التي قبلها، وذلك على يد سوسير وقد أشار إلى ذلك صاحباً كتاب النظريات اللسانية الكبرى: من النحو المقارن إلى الذرائعية إذ يقولان: "يبين سوسير أن الإنسان لا يتحكم في اللغة، وقد شكلت آراء سوسير قطيعة مع اللسانيات المقارنة المعاصرة وذلك باقتراحه مقارنة لا تاريخية و وصفية ونسقية (ستنعت فيما بعد بالبنيوية)، وقد استعملت مفاهيم سوسير ومصطلحاته استعمالاً واسعاً من قبل صوتة براغ ثم انتشرت بعد ذلك" (79).

وقد اقترح سوسير لسانيات علمية يمكن أن تركز على عزل اللغة كنظام موضوعي مستقر، ومحدد جيداً، الذي يمكن للسانية أن تحلل علاقاته الداخلية بمناهج العلوم الوضعية... قدّم سوسير في حقل اللسانيات طريقة جديدة في النظر إلى اللغة كنظام عوضاً من اعتبار اللغة ككائن عضوي" (80).

كانت الإشكالية الكبرى التي نشأت من سقوط مساوات اللغة بالمخلوقات الحية، واعتبرها كائناً عضوياً هي إذا لك تكن اللغة كذلك، فكيف نعتبرها شيئاً يدرس، وكيف نعتبر اللغة أحد العلوم الأكاديمية، ومن التخصصات العلمية؟

تبني سوسير نظرية دوركايم في علم الاجتماع، ونقل ما يُسمى بالحقائق الاجتماعية الموجودة في العقل الجماعي إلى اللغة، فكما أنه في المجتمع ظواهر محسوسة ملموسة تحركها شبكة من الأنظمة، فكذلك اللغة من وجهة نظر سوسير، فخلف الصورة الكلامية نظاماً عاماً ينبغي أن تتوجه البحوث اللغوية إلى وصفه ودراسته وتحليله (81).

والذي يعنينا في هذا النص معرفة إشكالية البحث عن مقد لدراسة اللغة في قاعة العلم، و عد دراسة اللغة من الدراسات العلمية.

هذا وقد حاول الوصفيون قصر الدراسة العلمية للغة على المنهج الوصفي يقول جفري سامسون: "إننا اليوم نعتبر دو سوسير أولاً وقبل كل شيء العالم الذي عرف مفهوم اللسانيات التزامنية...، وهي دراسة اللغات كنظم موجودة في نقطة معينة من الزمن، على النقيض من اللسانيات التاريخية... والتي بدا لمعاصريه أنها الأسلوب الوحيد الممكن لدراسة الموضوع" (82).

هوس الوصفيين بالعلمية جعلهم يرتكبون خطأً منهجياً في دراسة اللغة، وذلك باستبعاد أحد

ركني اللغة، فاللغة صوت ومعنى، فاستبعدوا دراسة المعنى ؛ لصعوبة دراسته دراسة علمية، فالدراسة العلمية -وتحت تأثير المنهج التجريبي الاستقرائي - تُعنى بالأشياء المحسوسة، من أجل وصفها وتصنيفها، فهذا بلومفيلد اللغوي الأمريكي الذي ما فتأ يردد ضرورة دراسة اللغة دراسة علمية ، يستبعد دراسة المعنى، وقد : "واصل تلامذة بلومفيلد في اتباع منهجه باستبعاد المعنى في التحليل ، وفي تبني الصرامة العلمية والموضوعية الآلية، وكان جوهر اهتمامهم توزيع الوحدات اللغوية (منهج التوزيع) ويتألف هذا المنهج من محاولة لإحلال الوحدة موضوع الفحص مكان وحدة أخرى معروفة السياق نفسه، فإن لم يحدث تغيير أساسي في السياق فحينها تكون كلتا الودعتين منتمية إلى فئة واحدة أي لهما خصائص نحوية واحدة مثال كلمتا إنسان وبرنامج تنتميان إلى فئة واحد وهي الأسماء فمن الممكن أن يحتلا المكان نفسه ، فنقول : ذلك ال (الإنسان –البرنامج) خيبأملِي". (83)

و بلومفيلد ابن بيئته، وقد كانت البيئة العلمية شديدة الحساسية -كما ذكرنا سابقا- فيما يُعد من العلم وما يخرج من دائرته ، يقول جفري سامسون: "يتمثل إسهام بلومفيلد الجديد في تأكيده مكانة اللسانيات كعلم بأسلوب فلسفي دقيق إذ بلغ نضوجه العلمي في زمن كان فيه الفلاسفة يخصون العلم بمكانة رفيعة بالمقارنة مع المنجزات الفكرية الأخرى ولكنهم كانوا في الوقت نفسه شديدي الحساسية حول ما هو جدير بأن يعتبر علما". (84)

المدرسة التوليدية التحويلية:

رائد مدرسة النحو التوليدي التحويلي تشومسكي العالم اللغوي الأمريكي، وما فعله الوصفيون من نقد للمنهج التاريخي والمقارن قام به التشومسكيون وما رسوه على الوصفيين.

تبنى الوصفيون المنهج التجريبي الاستقرائي وعدّوه المنهج الوحيد الذي يستحق الوصف بالعلمية، وهذا المنهج -كما ذكرنا سابقاً - قد تعرض لنقد قوي على أيدي فلاسفة العلم ومنهم بوير، وقد طرح فكرته في نظرية العلم هذه النظرية التي لا تحفل كثيراً بالملاحظة والتجربة، أو بالأصح تنزلها منزلة غير منزلتها التي كانت عند التجريبيين؛ ولأن علماء اللغة في العصر الحديث مولعون بسؤال العلم، فإنّ للخلافات والصراعات التي دارت حول سؤال العلم ستنعكس على دراسة اللغة، فإذا كان للتجريبيين ومن قبلهم الداروينيين أنصار في درس اللغوي، فكذاك سنجد للعقلانيين أنصار في درس اللغوي يستبعدون الدراسة الوصفية للغة من العلم، يقول جفري سامسون: "التشومسكيون يذهبون إلى الادعاء صراحة أنه ليس للعمل اللساني الوصفي المحض حق الوجود". (85)

هذا وقد طُبق تشومسكي "النقد الفلسفي للاستقرائية على اللسانيات البلومفيلدية.. لقد رفض [تشومسكي] الاستقراء وتبنى النموذج الفرضي الاستنباطي الوضعي الجديد للتفسير العلمي، الذي يقوم العالم وفقاً له بصياغة بعض الفرضيات ، ويستنبط النتائج التجريبية لهذه الفروض، ويختبر هذه النتائج التجريبية لهذه الفروض، ويختبر هذه النتائج بالقياس إلى البرهان. إنّ النظرية الملائمة بالنسبة لهذا النموذج، هي التي يمكن أن تولّد استنباطياً تلك التصريحات التجريبية التي تشكل نطاقها فحسب : سوف تولد جميع التصريحات الحقيقة وليس الزائفة" (86)

وبهذا ينتقل علم اللغة إلى طور جديد منقلباً على ما قبله من منهج لدراسة اللغة غير معترف به ولا بأحقيته في دراسة اللغة، وتبقى إشكالية العلم وتطبيق شروطه على درس اللغوي هاجس اللغويين، ومناطق كثير من مشكلاتهم، يقول صاحب موجز تاريخ علم اللغة في الغرب معبراً عن هذه الإشكالية : "كانت المشكلة هي : ما هي معايير العلم التي تطبق على علم اللغة بوصفه علماً؟ وبالنسبة لبلومفيلد فلا مجال للشك في أن العلم هو الإمبريقية المفهومة والمطبقة بدقة شديدة ، ومنهجه الإمبريقي منهج اختزالي يركز بشكل مدروس على تلك الجوانب من اللغة التي يمكن أن تعالج على نحو تام بناء على الأسس الإمبريقية

كما فهمها هو... وقاده هذا في التطبيق على العلوم الإنسانية إلى اعتناق المذهب السلوكي... أما مفهوم تشومسكي للعلم فهو يصرح بتفسيره العقلي للعلم ، وهذا يجعله في مقابل لبلموفيلد ... فتشومسكي واتباعه ينظرون إلى اللغة من الداخل أي مقدره ابن اللغة على استعمال وفهم لغته، والإمبريقيون قد نظروا إلى اللغة من الخارج كما تفعل العلوم الطبيعية". (87)

ومع شدة اختلاف المدرستين البلومفيلدية والتشومسكية في المنهج وفي طبيعة العلم إلا إنهم "يتفقون حول رغبتهم الثابتة في تصنيف اللسانيات من بين العلوم عند التقسيم بين الآداب والعلوم". (88)، "فقد كان اهتمام علماء اللغة الأمريكيين خلال الأربعينيات والخمسينيات يتركز في إصرارهم على ممارسة علم اللغة بصورة تؤسس للموضوع مكانة علم قريب من العلوم الطبيعية". (89)

يتضح من كل هذا أنّ سؤال العلم وإشكالياته له سياق في الدرس اللغوي الغربي مرتبط بحركة العلم عمومًا، وما صاحبها من صراعات في رسم حدوده، وتمييزه عن غيره، وما أصحاب سوسير الوصفيين إلا حلقة واحدة من حلقات تاريخ علم اللغة كلّها تدعي المنهج العلمي، وتنفيه عما سواها، فما تعدّه مدرسة هو المنهج العلمي للدرس اللغوي تصفه أخرى بأنّه غير علمي، وما تخرجه مدرسة من دائرة الدرس العلمي للغة تراه أخرى من صلب عمل عالم اللغة.

وقد تبين أنّ بين اتجاهات دراسة اللغوية تباينًا واختلافًا سواء كان في غاية دراسة اللغة أو المنهج الصحيح في دراستها، أو في الأساس العلمي الذي تعتمد عليه الدراسة اللغوية.

مناقشة خصائص العلم:

تحدثنا من قبل عن سمات العلم التي ذكرها أصحاب كتب علم اللغة ، وهي: الوضوح والدقة والنظامية والموضوعية وإمكانية التطبيق والشمول والانجام والاقتصاد والتماسك ، وذكرنا كذلك أنّهم يتفقون على أغلبها ، وأنّ بعضها لا يعدو أن يكون مرادفًا لسمة أخرى كالوضوح والدقة، وسنتناول مناقشة سمات العلم من جانبين :

الجانب الأول: حضورها في التراث اللغوي العربي.

الجانب الثاني: غيابها عن مدارس علم اللغة الحديث.

وقبل أن ندخل في مناقشة الجانبين أود الإشارة إلى أنّ علوم العربية متنوعة ومتعددة، وليست سواء في الاتصاف بصفات العلم، وذلك يعود إلى طبيعة فرعها اللغوي، والغاية التي تتواخها، فليس صحيحًا منهجيًا مقارنة علم الأصوات أو علم النحو بفقّه اللغة والمعاجم من ناحية الدقة والاقتصاد والقبليّة للتطبيق... إلخ ، وحسبًا فعل تمام حسان حينما فرّق بين الصناعة والمعرفة، وجعل علم النحو من الصناعات التي تقوم على القوانين الكلية، وأما فقّه اللغة فمن المعارف التي تقوم على المعلومات الجزئية. (90) وقد أدرك العلماء من قبل الفرق بين بين المعارف الجزئية والقوانين الكلية، فهذا عبدالله بن أبي إسحاق من أوائل النحويين يوجه يونس وقد سأله: "هل يقول أحد الصّويق- يعني السّويق؟ قال: نعم، عمرو بن تميم تقولها. وما تريد إلى هذا؟ عليك بباب من النحو يطرد وينقاس". (91)

وأبو علي الفارسي يدرك الفرق بين الخطأ في المعارف الجزئية والقوانين الكلية، فيحبذ الخطأ في المعارف على الخطأ في القوانين أو القياس على حد قوله، يقول: "أخطئ في خمسين مسألة في اللغة. ولا أخطئ في واحدة من القياس". (92)

قام النحو العربي على أساس علمي لا يحصر المعرفة في جانب استقرائي تجريبي دون إعمال للعقل، أو منهج استنباطي يشيد نظرياته بعيدًا عن الواقع، بل هو علم يعرف بالقوانين المستنبطة من استقراء كلام العرب، له ثلاثة أركان: السماع والقياس ثم التعليل والتفسير، وتحت كلّ ركن قوانين تضبط منهج استخدامها، وترتب استعمالها في التقعيد والتحليل، وتفصيل ذلك منثور في كتب أصول النحو، ومن أدام النظر فيها واستوعب ما

حوته سيدرك - حتمًا- أنّ النحو العربي علم قائم على أسس سليمة، وقواعد علمية.

الجانب الأول: السمات العلمية في التراث اللغوي العربي.

قدّم تمام حسان جهداً عظيماً في إبراز تطبيق سمات العلم على النحو العربي، وذلك في كتابه الأصول: دراسة إستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، بعد أن ذكر سمات العلم، أو ما أسماه بخصائص العلم المضبوط، وهي سمات العلم التي ذكرها أصحاب كتب علم اللغة: الموضوعية، والشمول، والتماسك، والاقتصاد.

وقد ذكر أنّ المقصود بالموضوعية استبعاد ميول الباحث وعواطفه، والانطلاق من موضوع الدراسة، ولها دعامتان: الأولى: الاستقراء الناقص، والثانية: صلاحية النتائج للتحقيق والضبط، وأما الخاصية الثانية فهي الشمول ويتحقق بوسيلتين: الأولى الحتمية وهي القياس، والثانية التجريد، وأما الصفة الثالثة فهي التماسك أي ترابط عناصر الموضوع المدروس وللتماسك طريقتان: عدم التناقض ثم التصنيف، والصفة الرابعة هي الاقتصاد وله مظهران: الاستغناء بتناول الأصناف عن تناول المفردات في العبارة العلمية، والمظهر الثاني: التقييد.⁽⁹³⁾

وبعد أن بيّن سمات العلم ذكر السؤال التالي: "إلى أي حد يتسم النحو بسمات العلم المضبوط أو الصناعة؟"⁽⁹⁴⁾

الموضوعية: يتسم النحو بالموضوعية بدعامتيها الاستقراء الناقص والضبط، فأما الاستقراء الناقص فمما هو معلوم أنّ علماء نظروا في كلام العرب بالاعتبارات المعروفة لديهم من تحديد زمني ومكاني، واستقروا عامة كلام العرب وفق الشروط التي تضمن صحة المادة المدرسة وتحقيق غايتهم من الدراسة، واستغنوا به عن غيره مما لم يصل إليهم، وكان هذا استقراء ناقص وهو مطلب العلم، وأما الضبط فكان فقد كان يبدو في مظهرين: الأول أنهم كانوا يردون قواعدهم إلى ما تقوله العرب ويوثقون كل القواعد التي يصلون إلى تجريدها بالشواهد⁽⁹⁵⁾، وهو شبيه بما يعرف في التجربة العلمية بتحقيق الفرض، والمظهر الثاني هو الضوابط التي وضعوها ليتعرفوا على الأبواب مثل طريقة الخليل في معرفة مخرج الحرف بأن تأتي بالحرف ساكناً بعد همزة مكسورة.

الشمول: يتسم النحو كذلك بالشمول بعنصريها الحتمية، وتجريد الثوابت، فالحتمية هي ما يسميها النحاة القياس، فالمعنى واحد، فالقياس هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، بمعنى أنّ نتائج النحو التي بُنيت من المنقول يتحتم انطباقها على غير المنقول بحيث لا يبقى في لغة العرب ما لا يخضع لقواعد النحو، وليس يطعن في هذا الشمول ما نجده في الاستعمال اللغوي من شذوذ، فقد تناول النحاة الشذوذ بالتحليل والتعليل، والعنصر الثاني هو تجريد الثوابت، ويكاد يكون النحو كله من قبيل تجريد الثوابت، فقد جرد النحاة الأصل والفرع والقياس والعلة والحكم والعدول.

التماسك: يتسم النحو بالتماسك: أي عدم التناقض والتصنيف، النحو نظام متشابه محكم لا يمكن أن يتسم بالتناقض، إذ لو تطرق إليه التناقض ما صلح للتطبيق، وكذلك النحو يتسم بالتصنيف وهو ظاهر في جميع تقسيمات النحو: أقسام الكلمة، المعرب والمبني، والجامد والمشتق، والمجرد والمزيد، والصحيح والمعتل، والمرفوعات والمنصوبات والمجرورات... إلخ.

الاقتصاد: يتسم النحو بالاقتصاد ولذلك مظهران: الأول: الاستغناء بالكلام عن الأصناف دون المفردات (طابع فقه اللغة)، فالأصناف هي الثابتة أما المفردات فهي متغيرة، فقد يُستغنى بالفعل الماضي عن آلاف الأمثلة وهكذا، والمظهر الثاني: التقييد، والتقييد كذلك استغناء بالكلام في الحكم الشامل عن الكلام في أحكام المفردات.⁽⁹⁶⁾

وبعد عرض سمات العلم والبرهنة على تحققها في النحو العربي يقول: "وإذا تحقق للنحو الموضوعية والشمول والتماسك والاقتصاد كان النحو علماً مضبوطاً".⁽⁹⁷⁾ والغريب خلو كتب علم اللغة العربية من النتيجة التي توصل إليها تمام حسان مع أنّ كتابه

من مراجعهم، وكلامه في سمات العلم، والتفرقة بين الصناعة والمعرفة حاضرٌ في بعضها.

هذا وفي السياق نفسه، في سياق البرهنة على اتسام النحو العربي بالعلمية قدّم حسن الملح دراسة أوسع من دراسة تمام حسّان بعنوان: "التفكير العلمي في النحو العلمي" فقد جعل للعلم خصائص ثلاثة: "الضبط في القواعد والقوانين، والتفسير في الكليات والجزئيات التطبيقية والنظرية، والتوقع لما يمكن أن يطرأ على المنظومة العلمية من تغيرات المستقبل؛ وهذه الخصائص الثلاث: الضبط والتفسير والتوقع خصائص مدرّكه في بعض العلوم الموروثة كعلم النحو العربي؛ ذلك أنّ قواعد النحو العربي ونظرياته ومناهجه وتاريخه مثال ناصع دالّ على التفكير العلمي الذي أدركه علماء العربية في بنائهم صرح النحو العربي"⁽⁹⁸⁾

ثم ذكر أنّ هذا الكتاب "برهان علمي على أنّ النحو العربي قد استكمل شروط التفكير العلمي، وصفاته في منهج الاستقراء، ومنهج التحليل، ومنهج التفسير، وليس المراد منه الدفاع عن النحو العربي- وإن كان هذا الهدف قد تحقق ضمناً- لأنّ التجربة والتاريخية أثبتت نجاح علم النحو العربي ومثانته في قواعده أي في الجزء الثابت منه"⁽⁹⁹⁾ وفي الدراسة تفصيلات كثيرة يصعب الإتيان عليها في هذا البحث، ولكن الغرض الإشارة إلى الدراسات التي طبقت السمات العلمية على النحو العربي.

الجانب الثاني : السمات العلمية في المدارس اللغوية الغربية:

عندما يتحدث أصحاب كتب علم اللغة عن السمات العلمية كانوا يستدلون على عدمها، أو الاضطراب فيها بأمثلة من التراث اللغوي العربي، وقد قدمنا ذكر ذلك بالتفصيل، و كان حرياً بهم التمثيل بأمثلة من الدرس اللغوي الغربي الحديث، فعلم اللغة من وجهة نظرهم علمٌ حديث يتحلّى بهذه الصفات، فالواجب العلمي عليهم يحتم اختبار علم اللغة، ومعرفة مدى اتصافه بتلك السمات، فموضوع تلك الكتب ليس النحو العربي ولا الدرس اللغوي العربي، وإنما موضوعها علم اللغة الحديث الدراسة العلمية للغة حسب زعمهم. إنّ صنيع أصحاب تلك الكتب سقطة منهجية لا تغتفر، وإن هي إلا إحدى المحاولات المستميتة للبرهنة على عدم علمية الدرس اللغوي العربي الذي لم يتحلّ بسمات العلم في مقابل علم اللغة الحديث، والسؤال الملحّ الذي يراود قارئ تلك السمات مع النماذج اللغوية العربية على عدمها أليس في علم اللغة الحديث ما يصلح أنموذجاً على الغموض، أو على الاختلاف في المصطلحات، أو غير ذلك من تخلف السمات العلمية؟ أ كل المدارس اللغوية الحديثة بمناهجها المختلفة سواء في تحقيق الخصائص العلمية والوفاء بها على أكمل وجه؟

إنّ الناظر في نقد المدارس اللغوية يدرك الإشكالات التي وقع فيها أصحابها، فمن ذلك على سبيل المثال كثرة المصطلحات وتعددتها للمفهوم الواحد وهي ظاهرة متضخمة في الدرس اللغوي الحديث عامة وفي الدرس الوصفي خاصة، يقول في ذلك ماريوباي: "هناك نقد حقيقي يوجه إلى الدراسة الوصفية للغة، وهو خاص بكثرة مصطلحاتها وتعددتها بشكل ملحوظ، وهناك تفسير لهذا ولكنه لا يعد تبريراً يتمثل في محاولة علماء اللغة الشبان المتحمسين أن يسدوا حاجات هذا العلم الوليد على وجه السرعة، ومجارة كل هذه المصطلحات الجديدة التي يستعملها علماء اللغة الوصفيون، والتي قد تصل إلى بضع مصطلحات للظاهرة الواحدة تحتم السعي لوضع -ليس فقط قائمة بالمصطلحات أو معجماً لغوياً- ولكن دائرة معارف كاملة"⁽¹⁰⁰⁾

هذا وقد عُرف عن سوسير الاضطراب في المصطلحات يقول صاحبها القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان: "إنّ مصطلحات سوسير في كتاب الدروس غير مستقرة"⁽¹⁰¹⁾ بل ذكر كمال بشر أنّ سوسير يتناقض في استعمال بعض

المصطلحات. (102)

وإلى جانب الاضطراب المصطلحي تبرز إشكالية أخرى، وهي الغموض، والوضوح – كما مر معنا سابقا – من السمات العلمية التي حرّص عليها أصحاب علم اللغة، واتصف بها علمهم الجديد! ، يقول ماريوباي واصفاً تلك الإشكالية: " وهناك اتجاه ظهر لبعض الوقت في علم اللغة الوصفي، وهو الميل نحو الإبهام والغموض، وإن النزول بعلم اللغة الوصفي إلى مستوى القضايا والنظريات الرياضية الذي بدأه Hjelmslev فيما سمي بالتحليل شبه الرياضي للغة glossematics¹ لا يحقق أي منفعة لا لعلم اللغة ولا للرياضة. إن موضوع علم اللغة هو اللغة، وإذا عجز علم اللغة عن أن يجعل نفسه واضحا ومفيدا في أبحاثه وموضوعاته التي يتناولها من غير الاستعانة بعلم لا توجد بينهما علاقة واضحة فقد فشل في أداء مهمته، ومثل هذا يقال عن المبالغة في استعمال أبحاث الفلسفة أو علم النفس أو ما وراء علم اللغة، المبنية على مجرد مزاعم غير ثابتة. إن علم اللغة يجب أن يكون واقعيًا، لا باحثًا فيما وراء الطبيعة". (103)

المقصود هنا ليس البحث عن الإشكالات العلمية في المدارس اللغوية الحديثة، ولا الغرض من هذا اتهام علم اللغة الحديث بعدم العلمية، أو الدفاع عن علوم العربية، فليس هذا أو ذلك من أسئلة البحث ولا من أهدافه، بل المقصود بيان الإشكال الذي وقع فيه أصحاب علم اللغة العربية، فهل أصحاب كتب علم اللغة العربية لا يعدون ما ذكره ما ريوباي وغيره إشكالا علميًا؟ وهل يرون ذلك من الاختلاف السائغ؟

وما الفرق بينه وبين الإشكالات التي ذكروها في علوم العربي؟
ليتهم على الأقل ناقشوا هذه المسألة، وأجابوا تلك الأسئلة المطروحة؛ لأن القارئ لكتبتهم بعين البصيرة سيخرج بالنتيجة التالية: علوم العربية لا تتصف بتلك السمات العلمية، أو مقصورة في جوانب كثيرة منها، فالبتالي لا تتوفر فيها سمات الدرس العلمي للغة.

مناقشة كمال بشر:

صرّح كمال بشر -كما مر سابقاً- بأن علوم العربية لا يمكن عدّها من علم اللغة الذي حدد سماتها من قبل" ذلك أنّ العرب في القديم لم يستطيعوا- بحكم الزمان والخبرة- الوفاء ببعض هذه الخواص. من أهمها:

1- أنّهم لم ينظروا إلى اللغة على أنّها بناء متكامل، ذو جوانب وأركان مرتبط بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً. نعم إنهم نظروا في كل جوانب اللغة تقريباً، ولكنهم عزلوا هذه الجوانب بعضها ببعض، كما لو كانت مستقلة أو ما أشبه. درسوا الأصوات والصرف والنحو... إلخ. ولكن على وجه يقصه التكامل؛ إذ تناولوا هذه المستويات كما لو كان كل مستوى منها مستقلاً بنفسه، وليس لبنة أو ركنا مهما في البناء يشد بعضه بعضاً، ومن ثم حُرّموا من استخدام ظواهر كل مستوى في تفسير وتوضيح ظواهر ما يسبقه أو يلحقه من مستويات.

2- لم يلتزموا في أعمالهم كلها بمنهج محدد من مناهج الدرس، بل خلطوا بين هذه المناهج خلطاً، قادهم إلى التعقيد والغموض، كما يظهر ذلك واضحاً في كثير من أعمالهم. كانوا يعالجون الحقيقة الواحدة أو الظاهرة اللغوية الواحدة بأكثر من منهج وأكثر من أسلوب، تارة بالمنهج الفلسفي، وتارة بالتأويل والافتراض، والحكم بالشذوذ، وتارة ثالثة بطريق الوصف". (104)

أمّا فيما يتعلق بالنقطة الأولفانّ كلام بشر غريب ادّعاء تكذّبه نظرة سريعة غير متأنية في التراث اللغوي العربي ، ويفنّده النظر في التراث اللغوي العربي حالاً ومقالاً، ولنتأمل نص السكاكي في كتابه القيم مفتاح العلوم حيث يكشف عن ترابط علوم العربية وتآزرها في وصف العربية وضبطها واتقانها يقول عن علوم العربية: " وهي عدة أنواع متآخذة فأودعته علم الصرف بتمامه وإنه لا يتم إلا بعلم الاشتقاق المتنوع على أنواعه الثلاثة وقد كشفت عنها القناع. وأوردت علم النحو بتمامه، وتمامه بعلمي المعاني والبيان، ولقد

قضيت بتوفيق الله منهما الوطر، ولما كان تمام علم المعاني بعلمي الحد والاستدلال لم أر بدأ من التسمح بهما، وحين كان التدرب في علمي المعاني والبيان موقوفاً على ممارسة باب النظم وباب النثر ورأيت صاحب النظم يفتقر على علمي العروض والقوافي تثبيت عنان القلم على إيرادهما وما ضمنت جميع ذلك كتابي هذا إلا بعد ما ميزت البعض عن البعض التمييز المناسب، ولخصت الكلام على حسب مقتضى المقام هنالك ومهدت لكل من ذلك أصولاً لائقة وأوردت حججاً مناسبة وقررت ما صادفت من آراء السلف قدس الله أرواحهم بقدر ما احتملت من التقرير مع الإرشاد على ضروب مباحث قلت عناية السلف بها وإيراد لطائف مفتنة ما فتق أحد بها رتق أذن". (105)

يلاحظ أنّ السكاكي أورد علوم العربية كلها من قواعد صرفية واشتقاقية ونحوية، وعلوم البلاغة، وما يختص بالشعر، وهو مع ذلك يدرك التمايز المنهجي بين علوم العربية، فعلم العربية مراتب تبدأ من الصوت إلى النص، ومن الاهتمام بالصواب في الألفاظ التراكيب، والدقة في التعبير، إلى محاولات الكشف عن جماليات النصوص. وللنظر في كلام الجاربردي حينما جعل علوم العربية أصولاً وفروعاً، والأصول منها ما يتعلق بالألفاظ، ومنها ما يتعلق بالمركبات، يقول: "علوم الأدب علومٌ يُحترز بها عن الخلل في كلام العرب لفظاً أو كتابة، وهي على ما صرّحوا به اثنا عشر، منها أصول، وهي العمدة في ذلك الاحتراز، ومنها فروع.

أما الأصول: فالبحت: إمّا عن المفردات من حيث جواهرها وموادها؛ فعلم اللغة، أو من حيث صورها وهيئاتها؛ فعلم التصريف، أو من حيث انتساب بعضها إلى بعض بالأصالة والفرعية؛ فعلم الاشتقاق.

وإما عن المركبات على الإطلاق، فأما باعتبار هيئاتها التركيبية، وتأديتها لمعانيها الأصلية؛ فعلم النحو، أو باعتبار إفادتها لمعانٍ مغايرة لأصل المعنى؛ فعلم المعاني، أو باعتبار كيفية تلك الإفادة في مراتب الوضوح؛ فعلم البيان.

وإما عن المركبات الموزونة، فأما من حيث وزنها؛ فعلم العروض، أو من حيث أواخر أبياتها؛ فعلم القافية.

وأما الفروع: فالبحت فيها إمّا أن يتعلّق بنقوش الكتابة؛ فعلم الخط، أو يختص بالمنظوم؛ فالعلم المسمّى بقرض الشعر، أو بالمنثور؛ فعلم إنشاء النثر من الرسائل والخطب، أو لا يختص بشيء منها؛ فعلم المحاضرات، ومنه التواريخ". (106)

فالجاربردي هنا -كغيره من العلماء- يدرك ترابط علوم العربية، وأنها كلّ لا يتجزأ إلا لاعتبارات منهجية في البحث والدراسة، أو لاعتبارات تعليمية في التصنيف والتدريس، فاللفظة المفردة تتناولها ثلاثة علوم هذه العلوم يدرك العلماء ترابطها، فالنظر في اللفظة من أجل وصفها وتحليلها، والحكم عليها صواباً وخطأً يكون بتطافر علم اللغة "معاني الكلمات"، وعلم الاشتقاق، وعلم الصرف، والتقصير في جانب من هذه الجوانب سينعكس سلباً على التحليل.

إنّ من يتأمل نشأة علوم العربية، ويدرك الغاية التي ترومها وهي اقتفاء كلام العرب، والمحافظة عليه، ووصفه وتفسيره، واللاحق بالعرب في فصاحتها سيدرك وهم كمال بشر في حكمه السابق، يقول ابن جني في تعريف شامل لعلوم العربية، وقد أسماه النحو: "هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها". (107)

ويقول السكاكي في مناط الخطأ اللغوي متحدثاً عن العلوم التي تُعنى بالضبط، والحرز من الغلط: "أن الغرض الأقدم من علم الأدب لما كان هو الاحتراز عند الخطأ في كلام العرب وأردت أن أحصل هذا الغرض وأنت تعلم أن تحصيل الممكن لك لا يتأتى بدون معرفة جهات التحصيل واستعمالها لا جرم أنا حاولنا أن نتلو عليك في أربعة الأنواع

مذيلة بأنواع آخر مما لا بد من معرفته في غرضك لتقف عليه ثم الاستعمال بيدك، وإنما أغنت هذه لأن مثرات الخطأ إذا تصفحتها ثلاثة المفرد والتأليف وكون المركب مطابقاً لما يجب أن يتكلم له، وهذه الأنواع بعد علم اللغة هي المرجوع إليها في كفاية ذلك ما لم يتخط على النظم، فعلمنا الصرف والنحو يرجع إليهما في المفرد والتأليف، ويرجع على علمي المعاني والبيان في الأخير، ولما كان علم الصرف هو المرجوع إليه في المفرد أو فيما هو في حكم المفرد والنحو بالعكس من ذلك كما ستقف عليه وأنت تعلم أن المفرد متقدم على أن يؤلف وطباق المؤلف للمعنى متأخر عن نفس التأليف لا جرم أنا قدمنا البعض على هذا الوجه وضعا لنؤثر ترتيباً استحقته طبعاً" (108)

والعجيب أن كمال بشر لم يذكر ما يثبت ذلك الادعاء، فلا أعلم هل المقصود أن تُجمع كل العلوم في مصنف واحد؟ قد كان هذا في مرحلة متقدمة في التأليف كما فعل سيبويه، ثم استقل علمي النحو والصرف في مصنفات كثير من العلماء، وهل استقلال فروع علم العربية في مصنف يعني عدم النظر في اللغة نظرة شمولية؟ وهل اهتمام الوصفين بالدرس الصوتي وتغليبهم إياه على البحوث الأخرى يعني عدم النظر في اللغة نظرة شمولية؟

يقول مؤرخ علم اللغة جورج مونين: "غالبا ما يحدد مؤرخو علم اللغة في الفترة الواقعة بين 1850-1875 ما يسمونه بسيادة علم الصوت" (109)

يقول جفري سامسون عن واحد من الإشكالات التي وقع فيها سوسير (أبو علم اللغة الحديث!!): "من الإشكالات التي وقع فيها سوسير إهمال النحو وإخراجه من صلب اللسانيات، فقد عد عملية بناء الجملة موضوعا يتعلق بالكلام لا بالقدرة اللغوية، وقد غاب عنه أن جميع أو معظم الجمل المستقلة التي ننطقها جديدة لكنها مع ذلك تتبع أنماطا نحوية منتظمة ومتعارفا عليها" (110)

ومعلوم لدى الباحثين في الدرس اللغوي الحديث استبعاد علم اللغة الحديث دراسة المعنى، وهو أحد ركني اللغة، وعند تشومسكي النحو هو جوهر علم اللغة. (111)

فأي الفريقين أحق بكلام بشر!

وأما النقطة الثانية التي ذكرها بشر التي استحقت بها علوم العربية الاستبعاد من علم اللغة، ووصمت من أجله بعدم العلميّة، فهو عدم الالتزام بمنهج من مناهج الدرس!، ولم يذكر بشر أي درس ولكن لا شك أنّ المقصود الدرس اللغوي، وأما المناهج فقد أشار إليها باسم الإشارة "هذه" ولم يُبين ما هي، لكن لعله يقصد المنهج التاريخي والمقارن والوصفي التي نشأت بتفريعاتها وضوابطها بعد استقرار علوم العربية بألف سنة!

إنّ اللغويين العرب الأوائل تعاملوا مع اللغة، ودرسوها وفقّ منهج محدد يخدم الهدف الذي ينشده من دراسة اللغة العربية، فالغرض كان حفظ لغة القرآن، وتعليم هذه اللغة الفصيحة للناطقين بغيرها، وتعليمها للأجيال اللاحقة، والوصول إلى تحليل نصوصها (قرآن، وحديث، وشعر.. إلخ) تحليلاً علمياً سليماً اقتضى ذلك التقعيد تحديد المكان والزمان لتمحيص من تؤخذ منهم اللغة، وبناء القواعد على الأشهر في لغة العرب، هذا المنهج حقق لهم هدفهم المنشود، ولاشك أنّه من الخطأ المنهجي أن نحاكم الأوائل على مناهج أحدثت بعدهم، أو نحكم على صنيعهم بأنه مضطرب بناء على تمايز مناهج الدرس اللغوي الحديث وانفصالها عن بعض؛ لتمايز غاياتها وتعددتها.

من الإشكالات كذلك التي وقع فيها بشر بعد الحكم السابق هو التعميم الجائر، فقد جمع التراث اللغوي كلّهُ وأطلق عليه رصاصة حكمه، فجاءت باهتة باردة لا يُعبأ بها، فاللغويون ليسوا سواء في الوصف والتحليل والتعليل والتقييس وتنظيم المباحث، وتقييد القضايا بالحدود، وغيرها من تنوعات في تناول البحثي للغة من محاولات لتفسير الشاذ وتأويل الخارج عن القاعدة وهكذا،

وهذا لا يعني أنّهم لا يصدرن من منهج عام، وإطار مرجعي واحد يأخذ بمبدأ وصف

اللغة وصفًا يميز صوابها من خطئها، واعتبار لغة العرب الفصحاء هي المرجع الأساس. ثم إنَّ الغاية من الدرس اللغوي هي تفرض المنهج السليم في دراستها، و أيُّ حكمٍ على المنهج لا يأخذ الغاية من البحث بعين الاعتبار هو حكم خاطئٍ منهجيًا ، يقول نورثروب: "إنَّ البحث العلمي يبدأ بوجود مشكلة، وإنَّ طبيعة المشكلة المعينة هي التي تقرر طريقة أو منهجية البحث ودرجة ملاءمتها... [و] إنَّ البحث العلمي يتقدم على مراحل وأنَّ هناك طرائق ملائمة وأخرى غير ملائمة لكل مرحلة من مراحل البحث". (112)

وبهذا تتضح أخطاء بشر المنهجية في حكمه السابق، ويبقى كلامه عارٍ عن الصحة فارغًا من الأدلة، ادعاء يجعله واقع الدرس اللغوي العربي مجرد افتراء.

دراسة اللغة من أجل ذاتها :

من الشعارات التي ما فتأ يرددها اللغويون في الغرب، وتبعهم أصحاب علم اللغة العربية هي دراسة اللغة من أجل ذاتها ، ولعل أو من أطلق هذا الشعار هو سوسير في تعريفه لعلم اللغة دراسة اللغة في ذاتها ولذاتها، فاستبعدوا من الدراسة العلميَّة كلَّ دراسة لها أهداف غير وصف اللغة، وتحليلها، ومن ذلك الأغراض التربوية في الدرس اللغوي، وشدوا إلى إخراجها من حقل علم اللغة، وقد مرت نصوص هؤلاء اللغويين من قبل ولا موجب لإعادتها، وستكون مناقشتها من خلال السؤالين التاليين:

الأول: هل الغرض العملي سواء كان تربويًا، أو غيره من الأغراض يخرج الدراسة من العلميَّة؟

الثاني: هل المدارس اللغوية طبقت هذا الشعار، والتزمت به؟

أمَّا جواب السؤال الأول، فإنَّ هذا القول غريب ، ومنشأ الغرابة في أنَّه نفى العلميَّة من الدراسة لا بسبب مصداقيتها في المعلومات، ولا في منهجها ، ولا في صدق تحليلها للظاهرة، أو الدقة في استقراءها، وإنما نفى العلميَّة عنها بسبب خارجي، وهي أهداف الدراسة وغاياتها!

وقد أحسن عيد الرحمن الحاج في الرد على من سلب وصف العلميَّة من علوم العربية بسبب هذا القيد الذي وضعه أصحاب علم اللغة الحديث، يقول: "النحاة العرب الأولون قد التجأوا... إلى السماع و دونوا كلام العرب، وربما يقول قائل إنَّهم قد حصروا اللغة في هذا المعيار الذي سموه بالفصحى وتركوا غيره. وطبعًا هناك أسباب دينية اجتماعية، وهو الاعتناء بلغة القرآن أما أن يقول بأنَّهم وقفوا من اللغة موقفًا غير علمي فلا؛ لأن العلم لا يتحدد بالغاية التي يرمي إليها أصحابه انتفاعية كانت أم غير انتفاعية، بل بمقياسين اثنين، وهما: المشاهدة والاستقراء والاختبار من جهة، والصياغة العقلية من جهة أخرى، فكلما دقت مناهج المشاهدة والصياغة، وأفادت معلومات جديدة، وكشف بذلك عن أسرار الظواهر والأحداث كانت أخرى بأن توصف بأنَّها علمية". (113)

والناظر في العلوم وتاريخها ، ونشأت النظريات العلميَّة ، وظروف كثير من القفزات العلمية والاختراعات يدرك بطلان هذا وفداحته، ولعل في إجابة السؤال ما يكشف شيئًا من عوار هذا الشعار.

يقول أحد أصحاب كتب علم اللغة العربية، وهو حلمي خليل مخالفًا لبعض اللغويين العرب: "غاية العلم في ذاتها تفسير الواقع وبيان أسراره وليس هناك ما يمنع أن يجعل من هذه الغاية التفسيرية وسيلة عمل نفعية أو بعبارة أخرى، أن يحاول تفسير الواقع من أجل استغلاله. فالغايَتان التفسيرية والتطبيقية لا تنفي إحداهما الأخرى، ولا تتعارضان تعارض الشيء وضده، فصفات العلم غير منوطة بالانتفاع وعدم الانتفاع بل بما تمتاز به أعمال العلماء من التحري والضبط والموضوعية، ولذلك لم يقم علماء العربية القدماء حاجزًا أو فاصلًا بين هاتين الغايَتين التفسيرية والتعليمية". (114)

والغريب أن قائل هذا النص يقول في الكتاب نفسه: "إنَّ الدراسة العلمية للغة هي دراسة موضوعية تخضع لما تخضع له الدراسات العلمية الأخرى من تجريد وعميم للوصول

إلى قوانين عامة تحكم الظاهرة التي تدرسها وهي اللغة لا من حيث هي لغة معينة وإنما من حيث هي ظاهرة إنسانية عامة وهذه الدراسة لا تسعى إلى أغراض تعليمية أو تربوية أو أية أغراض أخرى، وإنما هدفها الوصف والتحليل والتفسير وهذا هو معنى دي سوسير: إن موضوع علم اللغة الصحيح والفريد هو دراسة اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها" (115)!

وأما جواب السؤال الثاني، فنظرة في حال علم اللغة الحديث، وواقعه، والظروف السياسية والعلمية حوله تدرك أنّ ذلك الشعاع ليس قابلاً للتطبيق، ودعونا نقدم شهادة من عاصر البنويين وزاملهم، وهو جورج وطسون يقول: "فرض سوسير وأتباعه على اللغويات شرطين في غاية الصعوبة. أولهما أنّهم طلبوا منها أن تتخلى عن فرض القواعد في الاستعمال اللغوي، وتسلك سلوكاً وصفيّاً مجرداً، فكثيراً ما قالوا لنا في الخمسينيات أنّ اللغويات الحديثة علمية وصفية وليست دراسة فرض القواعد. كنت شخصياً متعوداً على تناول غدائي مع زملاء لي من علماء اللغويات البنوية في جامعة بمنتصف غربي أمريكا. وكانوا يوضحون لي كم يوم أنّ اللغويات الحديثة هي دائمة وصفية ولا علاقة لها أبداً بفرض أي قواعد للاستعمال وغالباً ما كانوا يرتلون جماعة ذلك النشيد، ثم يعودون إلى مكاتبتهم بعد ذلك ليصنعوا ما يصنعه بقية الأساتذة منا أي ليصححوا الأغلط في مقالات تلاميذهم... فإذا كنت تؤمن بأنّ دراسة اللغة هي عملية وصفية صرفة، أو بأنّ واجب اللغوي أن يصف ما يصنعه الناس باللغة، وليس أبداً ما يجب أن يصنعه، كيف إذن تبيح لنفسك عن طيب خاطر أن تصلح ما يقع فيه الغير من خطأ لغوي، وأن تصحح مقالاً، أو ورقة إجابة امتحان لتلميذ، أو تصف انعدام المعنى بأنه هراء؟... إنّ البنوية والأدب عدوان لدودان ولا يمكن التوفيق بينهما أبداً، وفي نهاية الأمر كان الموت مصير البنوية، وهو مصير لا يدعو إلى الدهشة حينما نتذكر طبيعة هذا العدو" (116).

هذا النص يكشف تناقض البنويين، ومدى واقعية شعارهم الذي يتغنون به، و من الأحداث التي تشكك في مصداقية وفاء علم اللغة بشعارهم الذي رفعوه الدراسات التي قدموها في الحرب العالمية الثانية نظير الدعم الأمريكي لهم، يقول جفري سامسون: "اكتسب التوجه العملي للسانيات الأمريكية مزيداً من الدفع إبان الحرب العالمية الثانية بعد أن دعت الحكومات علماء اللسانيات لديها لتنظيم برامج تعليمية في لغات البلاد البعيدة التي أصبحت الولايات المتحدة فجأة معنية بها فكثير من التحليل اللغوي الحقيقي ناجم عن هذا الجهد الحربي" (117).

ويقول ماريوباي عن علم اللغة الجغرافي، وهو يتبع المنهج الوصفي: "إن الجانب الجغرافي من علم اللغة هو الذي أثار -خلال الحرب العالمية الثانية- اهتمام الحكومة، وأدى إلى إنشاء مكتب تحليل الوسائط Media Analysis Bureau ووضع المناهج الدراسية العملية لتعليم اللغات لأفراد القوات المسلحة. وقد كانت الحكومة مهتمة بالناحية العملية لا النظرية أو التاريخية للغة. لقد كانت تريد أن تعرف أي اللغات تستعمل في العالم، ومن كم يتكلم بها، وكيف تستعمل، وكانت تريد أن تجهز تحت يديها أكبر عدد ممكن من الناس الذين يمكنهم أن يتكلموا ويفهموا اللغات، وعدداً أصغر من الخبراء الذين يمكنهم أن يتعرفوا عليها" (118).

إنّ الحكم على تلك الدراسات بأنّها غير علمية؛ لأنها مدعومة من الحكومات، أو لأنها نشأت لغرض تعليم أفراد الجيوش اللغات حكم غير سليم، وتصور خاطئ لمفهوم العلم. وما قول هؤلاء في الدراسات المتعلقة بالترجمة الآلية أ لا تعد من العلم أم أنّها دراسات من أجل الدراسة فقط؟ فإنّ الأبحاث الأولى في الترجمة الآلية كانت تتم بمعونة الاعتمادات العسكرية" (119) هذا ومن المعلوم أنّ الغاية من دراسة اللغة عند تشومسكي ليست اللغة نفسها ووصفها دون أغراض أخرى، وإنما الغاية "الكشف البنوي للدماغ البشري" (120).

وما اللغة التي يتصف بها البشر كلهم دون سائر الكائنات إلا وسيلة للكشف عن الدماغ ، وعن المعرفة الكامنة فيه ، فإنّ "نظرية تشومسكي اللسانية تتخذ من اللغة موضوعاً للدراسة، وتجعل من المعرفة الحاصلة ببنية الموضوع المدروس ، بوصفها الخَرْج الظاهر الذي يعكس بإخلاص التركيب البيوي لعضو الدماغ ينفلت للملاحظة، وسيلةً ، ومن معرفة تركيب الجهاز العصبي ونشاطه الخَلقي هدفاً". (121)

من عالم اللغة ؟

طرح ماريوباي هذا السؤال في نهاية كتابه أسس علم اللغة، وقد أجاب بإسهاب عن المهارات التي ينبغي اكتسابها، والمهام التي يجب عليه إنجازها، وسأقل النص كاملاً برغم طوله؛ لنذكر خطل الفكر البيوي على اللغة لو طبّق شعارهم : دراسة اللغة من أجل ذاتها ، يقول : "عالم اللغة أو اللغوي هو المتخصص في علم اللغة، وهي الدراسة العلمية المنظمة لتراكيب اللغات ووظائفها. وعالم اللغة بهذا المعنى الفني يجب أن يميز عن عالم اللغة بالمعنى الدارج، وهو من يجيد عدة لغات، وقد أعطى Webster المعنيين في معجمه New International Dictionary وعالم اللغة لا بد أن يكون مؤهلاً عن طريق الخبرة والتدريب للقيام بعمليات مثل:

1- إعداد وصف شامل للأصوات والصيغ والمفردات لأي لغة "بما في ذلك اللغات غير المكتوبة، والتي لم يسبق وصفها".

2- دراسة مقارنة للغتين أو أكثر، بقصد الوصول إلى ما بينها من علائق.

- معرفة طبيعة التنوعات اللهجية، وحدود كل داخل اللغة الواحدة.

4- دراسة تاريخ الأصوات والصيغ والمفردات لأي لغة.

5- تطوير المنهج العام لعلم اللغة.

وبالإضافة إلى نشاطات كهذه، فإن عالم اللغة المؤهل لا بد أن يكون قادراً على أن يستفيد بمباحث علم اللغة في حل المشكلات اللغوية العملية، عن طريق القيام بعمليات كالآتية مع الاستعانة غالباً بخبراء في علوم أخرى:

أ- القيام بتحليلات متقابلة للغتين لبيان أوجه التشابه والاختلاف بينهما بقصد الوصول إلى مادة تعليمية هدفها تيسير تعليم إحدى اللغتين لمن يتكلمون باللغة الأخرى.

ب- إعداد كتب تعليمية لتدريس اللغة، قائمة على أساس من التحليل اللغوي.

ج- إعداد اختبارات للمتخصصين في دراسة اللغة، أو للكشف عن مدى اللياقة لأنواع معينين من متعلمي اللغة.

د- تحليل النظام الكتابي للغة بقصد كشف مدى التطابق بينه وبين نطق الكلمة، أو قواعد اللغة، وكذلك القدرة على تركيب نظام كتابي للغات غير المكتوبة.

هـ- إعداد المادة الخاصة بمحو الأمية في لغة معينة.

و تحليل اللغة، وإعداد البرامج للترجمة الآلية من لغة إلى أخرى.

ز- استخلاص السياسة الرسمية والتعليمية نحو اللغة، وتقييم هذه السياسة. وفي الأعوام الأخيرة زادت أعباء عالم اللغة الذي أصبح يدخل في اختصاصه موضوعات ترتبط بعلوم أخرى مثل الأنثروبولوجيا "التي ارتبط بها علم اللغة منذ مدة طويلة"، وعلم النفس، والرياضة، والمنطق، وعيوب النطق، وعلم الاجتماع" (122).

وما فروع علم اللغة التطبيقي من تعليم للغة الثانية، وتعلم اللغات بمساعدة الحاسب الآلي، والتخطيط اللغوي، والسياسة اللغوية، وبرامج تحليل الأخطاء، والترجمات وغيرها إلا دليل آخر على فساد هذا الشعار.

علم اللغة مدارس مختلفة :

مرّ ما يدلّ على الاختلاف الشديد بين المدارس اللغوية الحديثة، ولكّني أفردتها بنقطة مستقلة لأهميتها، فقد اختلفت مدارس علم اللغة اختلافاً واضحاً بيئياً في الغاية من الدرس اللغوي، وفي المنهج ، وفيما يدخل في دراسة اللغة وما يجب إبعاده، وفي بعض القضايا التي يُظن أنها محل إجماع في علم اللغة الحديث في الغرب، وقد جعل زينايدا بوبوفا ويوسف ستيرنين هذا الاختلاف الذي يصل إلى

التناقض أحياناً سمة من سمات علم اللغة الحديث، إذ يقولان: "إن تعايش النظريات اللغوية المتناقضة، والتي تنفي بعضها البعض الآخر أحياناً يعد ميزة لعلم اللغة في بداية القرن الواحد والعشرين. تسبب تنوع التوجهات العلمية في لسانيات القرن العشرين ببلورة مناهج جديدة لدراسة اللغة. فإلى جانب المناهج المعروفة للسانيات المقارنة التاريخية والتصنيفية والبنوية صارت تستعمل المناهج الرياضية والنفسية وأساليب اللسانيات التقابلية والإدراكية". (123)

وهذا الاختلاف والتنوع في اللسانيات في تنام مستمر، فقد تكاثرت "نظريات اللغة في إثر تشومسكي: نحو الحالة، النحو العلائقي، علم الدلالة التوليدي، نحو منتج، النحو التطبيقي، النحو النسقي، النحو المراتبي إلى آخره... كل منها يحاول إنتاج آلية يمكن أن تعيد إنتاج الجمل النحوية وأنصار كل منهما يدعي أن نموذجه هو الأبسط والأكثر حدسية أو الأكثر طبيعية". (124)

ومن النقاط الرئيسية الخلافية بين مدارس علم اللغة الاختلاف في الهدف من الدرس اللغوي، فمثلاً اتباع بلومفيد يجعلون وصف اللغات هو هدف علم اللغة الوحيد، وهذا ما لا تسلم به بعض المدارس الأخرى، يقول جون لونز في مقارنة بين أهداف اللسانيين من دراسة اللغة: "لو سئل معظم اللغويين الأمريكيين (وكذلك العديد من اللغويين في شتى أنحاء العالم) قبل نحو خمس عشرة سنة عن هدف اللسانيات الأساسي لأجابوا أنه وصف اللغات... ولم يكن هؤلاء ليزيدوا على هذا التعريف بهدف اللسانيات، أوليجيبوا عن هذا السؤال بالطريقة التي طرحها سابير في كتابه اللغة... حيث يقول: إن اللغة تستحق الدراسة لأنها وقف على الإنسان ولا يمكن الاستغناء عنها في التفكير... إن موقف تشومسكي كما عبر عنه في كتاباته الأخيرة متعارض تماماً مع موقف بلومفيد. وهو يعتقد أن هدف اللسانيات الرئيسي هو التوصل إلى نظرية استنتاجية لبنية اللغة الإنسانية بحيث تكون شاملة إلى الحد الذي يمكن معه تطبيقها على جميع اللغات". (125)

ومن مواطن الخلاف بين مدارس علم اللغة دراسة المعنى، فقد عدتها مدارس خارج إطار الدرس اللغوي؛ لصعوبة دراسته علمية وفق تصورهم للعلم، ومدارس أخرى نادى بضرورة دراسته، وصيرته من صميم الدرس اللغوي، "إن وصفية بلومفيد تنطوي كذلك على إبعاد المعنى: فهو يرفض التصور الذهني للمدلول؛ لأن الإحاطة به غير ممكنة فهو مجموع الأحداث العملية التي يقترن بها ملفوظ". (126)

يقول سايمون كلارك: "لقد أسست البنوية الأمريكية إلى مدى بعيد على الرفض الكامل للمفاهيم العقلية، إذ كان برنامجها أن تحلل اللغة على أساس أقل تدخل ممكن من قبل المحلل. هكذا رفضت التمييز بين اللغة الكلام، محددة موضوع اللسانيات كمدونة لكلام اللغة موضع البحث التي جمعت بواسطة العمل الميداني. لقد سعت لاستبعاد أية إحالة المعنى في تحليل اللغة، معاملة المدونة كمجموعة من سلسلة أصوات خاملة، شكلية بحتة". (127)

في المقابل يرى فيرث أن "علم اللغة كله دراسة للمعنى". (128)

ومن مواطن الخلاف بين مدارس علم اللغة، الثنائيات التي جاء بها سوسير وتبناها الوصفيون أو بعض الوصفيين: اللغة والكلام، والتزامني والتعاقبي:

فقد فرّق سوسير بين الكلام واللغة، فجعل اللغة هي مناط البحث اللغوي، وأما الكلام وهي صورة اللغة (المنطوقة أو المكتوبة)، فدرستها ليس من عمل اللغوي، ونظر اللغوي فيها إن هو إلا وسيلة للوصول إلى النظام اللغوي، وفي نص سايمون كلارك ما يؤكد خلاف المدارس اللغوية في التفرقة بين اللغة والكلام، وممن اختلف مع سوسير في ثنائية اللغة والكلام فيرث (129)، وكذلك "قطع لغويو براغ... مع المعارضة السوسيرية الفظة بين اللغة والكلام، من جانب وبين التزامني والتعاقبي من جانب آخر.... ولقد تطورت المعارضة لفظاً لتقسيم لغة/ كلام حتى قبل نشوء حلقة براغ للسانيات في أعمال الشكليين الروس، فالشكليون الروس نظروا إلى الكلام ليس ببساطة باعتباره تحقيقاً للغة، وإنما بالأحرى باعتباره الفعل الخلاق الذي أتى باللغة إلى الحياة، الذي يمكن أن تخلق فيه اللغة بكسر القواعد، وكذلك أيضاً بتطبيقها، وفي أشكال شعرية من الخطاب ظلت هذه الوسائل الخاصة بالاستغلال الكامل لمصادر اللغة شائعة". (130)

كان الغرض من هذه النقطة بيان الخلافات الواسعة بين المدارس اللغوية، وقد مضى من قبل

اختلافهم في الأساس العلمي الذي تقوم عليه نظرياتهم اللغوية، و في تصنيف علم اللغة، و عدمه من العلوم الطبيعية، والعجيب أنّ علم اللغة الحديث اتّسع لكلّ هذه الاختلافات والتناقضات، والتباينات التي شملت فروعاً عدة من قضايا منهجية وقضايا علمية إلى غاية العلم وهدفه ، والمادة التي تستحقّ الدرس، وضاق عن عدّ ما قبله - قبل سوسير - علماً، وقصروا العلميّة في الدرس اللغوي في المرحلة السوسرية ! ، ومع أنّ نظريات تشومسكي تقترب من نظريات لغوية قبل سوسير، وقبل علم الحديث⁽¹³¹⁾.

والأعجب من ذلك صنيع اللغويين العرب؛ إذ نقلوا الإشكالية الغربية مع علم اللغة، والمعارك التي دارت حولها، والانتهاج إلى وصم ما قبل سوسير بأنه غير علمي، وانتقاد الدراسات اللغوية السابقة للعصر الحديث= نقلوا ذلك كلّه إلى الدرس اللغوي العربي، فحدثوا أزمة منقولة من بيئة إلى أخرى دون حاجة.

الخاتمة:

وبعد فقد وصلت الدراسة إلى نتائج عدة ماثوثة في أثناء البحث بأدلتها ، ويمكن إجمالها في النقاط التالية:

- حضور أزمة العلميّة في كتب علم اللغة بشكل لافت تبعًا للدرس اللغوي الغربي الذي عُني بتلك الإشكالية.
- حاول اللغويون الغربيون اللحاق بالدراسات العلمية في المجالات غير اللغوية، وتطبيق مناهجها على الدرس اللغوي.
- لم تتج الدراسات اللغوية الغربية، والتابعة لها من الدراسات اللغوية العربية من سلطة العلمية التي تقصر العلم على التجريبية.
- اختلاف اللغويين الغربيين في مفهوم العلم وحدوده والأسس العلميّة وكان سبب ذلك التفاعل مع البيئة العلمية الغربية.
- دأبت المدارس اللغوية الغربية على ادّعاء العلميّة، وإثبات عدم العلميّة في المدارس الأخرى.
- نقل اللغويون العرب تلك الأزمة إلى الثقافة العربية، وقد وقعوا في إشكالات منهجية عدة منها:
- عدم مراعاة البيئة المنتجة لتلك الأزمة، و كذلك البيئة المنقول إليها تلك الإشكالية، فالسياق الغربي في تعاطيه مع اللغة مختلف تماما عن الثقافة العربية.
- التسليم بالمنهج التجريبي دون مناقشته، أو نقل الإشكالات التي وجهت إليه، ويتصل بهذا الإشكال عدم اختبار سمات العلم ومدى تطابقها والمدارس اللغوية الحديثة.
- الحكم على التراث اللغوي العربي في ضوء بعض المناهج الحديثة، وقد أثبت البحث أنّ كثير من الإشكالات التي وقع فيها الدرس اللغوي العربي فاستحق نزع العلميّة منه، وقعت فيها مدارس لغوية حديثة، ولم تُستبعد من الدراسة العلمية للغة.

المراجع :

- أحمد بن حسن الجاربردي، حاشية الشافية، عالم الكتب ج 1 ط 3، 1404هـ
- أحمد بن عبدالحليم (ابن تيمية)، درء تعارض العقل والنقل، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الطبعة: الثانية، 1411 هـ
- أوزوالد ديكر، جان ماري سشايفر، ترجمة منذر عياشي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب
- بريجيت بارثت، مناهج علم اللغة من هرمان بول حتى ناعوم تشومسكي، ترجمة سعيد بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية
- تمام حسان، الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، 1420هـ
- اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الرابعة، 2000م
- تيرينس موور وكريستين كارلنغ، فهم اللغة: نحو علم لغة لما بعد مرحلة تشومسكي، ترجمة حامد حسين الحجاج، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.
- جفري سامسون، مدارس اللسانيات: التسابق والتطور، ترجمة محمد زياد كبة، جامعة الملك سعود.
- جون لونيز، اللغة وعلم اللغة، مصطفى زكي حسن التوني، القاهرة: 1987م
- تشومسكي، ترجمة محمد زياد كبة، النادي الأدبي بالرياض، 1407هـ،
- جورج مونين، تاريخ علم اللغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين، ترجمة بدر الدين القاسم، مطبعة جامعة دمشق.
- جورج واطسون، اللغويات الجديدة، ترجمة محمد مصطفى بدوي، مجلة الآداب الأجنبية، ع 1، 25 أكتوبر 1980م، ص 198
- دونالد جيليز، فلسفة العلم في القرن العشرين، ترجمة حسين علي، دار التنوير، الطبعة الأولى 2005م
- رمضان عبدالنواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الثالثة 1417هـ
- روبنز، موجز تاريخ علم اللغة (في الغرب) ترجمة أحمد عوض، سلسلة عالم المعرفة
- زينايدا بوبوفا ويوسف ستيرنين، مقتطفات من تاريخ علم اللغة النظري، ترجمة تحسين رزاق سعيد، فلسفة اللغة.
- سايمون كلارك، أسس البنيوية: نقد ليفي شتراوس والحركة البنيوية، ترجمة سعيد العلمي، دار بدائل، 2015
- سيلفان أورو وآخرون، فلسفة اللغة، ترجمة بسام بركة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الأولى، 2012
- صلاح الدين صالح حسنين، دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، الطبعة الأولى 1405هـ
- صلاح قنصوة، فلسفة العلم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2003م
- عبد الرحمن أبو البركات الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة: الثالثة، 1405 هـ
- عبدالرحمن الحاج، بحوث ودراسات في علوم اللسان، موفم للنشر
- المدرسة الخيلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، كتاب ندوة: تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، دار الغرب الإسلامي، الرباط
- عثمان ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد النجار، الهيئة العامة لقصور الثقافة.
- جمال الدين علي القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي القاهرة
- حسن الملح، التفكير العلمي في النحو العلمي، دار الشروق، الطبعة الأولى، 2002م

- غالب المطلبي، في علم اللغة، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق بغداد، 1986م
- كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، دار غريب، القاهرة. 2005م
- ماري أن بافو و جورج إلياس رفاقي، النظريات اللسانية الكبرى : من النحو المقارن إلى الذرائعية، ترجمة : محمد الراضي ط 2012
- ماريوباي، أسس علم اللغة ، ترجمة أحمد مختار عمر، عالم الكتب.
- ماهر عبد القادر محمد علي، نظرية المعرفة العلمية، دار النهضة العربية، بيروت
- محمد الأنطاكي، دراسات في فقه اللغة، دار الشرق العربي، بيروت، الطبعة الرابعة
- محمد حسن عبدالعزيز، مدخل إلى علم اللغة، مكتبة الشباب، 1992م
- محمد محمد داود، العربية وعلم اللغة الحديث، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2001م
- محمود جاد الرب، علم اللغة : نشأته وتطوره، دار المعارف، الطبعة الأولى، 1985م
- محمود السعران، علم اللغة : مقدمة للقارئ العربي، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الثانية، 1997م
- محمود زيدان، الاستقراء والمنهج العلمي، دار النهضة العربية، بيروت
- محمود نحلة، علم اللغة النظامي: مدخل إلى النظرية اللغوية عند هاليداي، ملتقى الفكر، 2001م
- ميلكا إفيتش، اتجاهات البحث اللساني، ترجمة سعد مصلوح و وفاء فايد ،المجلس الأعلى للثقافة، 2000
- نايف خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، عالم المعرفة، 1990م
- نبيل الفكر اللغوي عند أفرام تشومسكي: الوصف المعياري وحدود التجريد والتجريب، نبيل محمد صغير ضمن كتاب: فلسفة اللغة: قراءة في المنعطفات والحديث الكبرى، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر
- نعمان بوقرة ، اللسانيات: اتجاهاتها وقضاياها الراهنة، عالم الكتب الحديث، 2009م
- هانز ريشنباخ، نشأة الفلسفة العلمية، ترجمة فؤاد زكريا، دار الوفاء لدينا الطباعة والنشر، الإسكندرية
- يمني الخولي، فلسفة العلم في القرن العشرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب 2009م
- يوسف السكاكي، مفتاح العلوم، نعيم زرزور الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، 1407هـ
- الموسوعات :
- الموسوعة الفلسفية العربية، معهد الإنماء العربي، الطبعة الأولى 1988
- (1) علم اللغة : مقدمة للقارئ العربي، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الثانية، 1997م، ص22
- (2) دار غريب، 2005، ص53
- (3) السابق، ص53
- (4) السابق، نفسه
- (5) دار غريب، ص53
- (6) مقدمة لدراسة علم اللغة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999م، ص17
- (7) مدخل إلى علم اللغة، كلية دار العلوم، 1992م، مكتبة الشباب، ص35
- (8) ينظر صلاح الدين صالح حسنين، دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، الطبعة الأولى 1405هـ، ص28 محمد داود ،العربية وعلم اللغة الحديث، دار غريب للطباعة والنشر، 2001م، ص85
- (9) التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص53-54
- (10) دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن، ص30 مدخل إلى علم اللغة، ص40
- (11) التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص55
- (12) دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن، ص33

- (13) مقدمة لدراسة علم اللغة، ص20
 (14) مدخل إلى علم اللغة، ص46
 (15) السابق، ص47
 (16) التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص55
 (17) دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن، ص27
 (18) دار النهضة العربية، الطبعة الأولى 1966، ص19
 (19) مدخل إلى علم اللغة، ص60
 (20) السابق، ص61
 (21) دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن، ص27
 (22) مقدمة لدراسة فقه اللغة، ص19
 (23) مقدمة لدراسة علم اللغة، ص17
 (24) مدخل إلى علم اللغة، ص61
 (25) السابق
 (26) علم اللغة، نهضة مصر للطباعة والنشر الطبعة: الأولى، ص6-7
 (27) علم اللغة : مقدمة للقارئ العربي، ص50
 (28) علم اللغة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ص66
 (29) السابق، ص23
 (30) السابق، ص48
 (31) السابق، ص7
 (32) مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الثالثة 1417 هـ، ص9
 (33) علم اللغة، ص9
 (34) السابق، نفسه
 (35) علم اللغة، ص11
 (36) مقدمة لدراسة علم اللغة، ص13
 (37) علم اللغة : مقدمة للقارئ العربي، ص48
 (38) علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص: 257
 (39) مقدمة لدراسة علم اللغة، ص15
 (40) مدخل إلى علم اللغة، ص27 وما بعده
 (41) علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص26
 (42) علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص26
 (43) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص13
 (44) التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص58
 (45) التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص59
 (46) دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن، ص33
 (47) مقدمة لدراسة فقه اللغة، ص19
 (48) ترجمة حسين علي، دار التنوير، الطبعة الأولى 2005، ص91
 (49) ينظر الموسوعة الفلسفية العربية، معهد الإنماء العربي، الطبعة الأولى 1988، مج1، ص265 وما بعدها
 (50) عن هانز ريشبناخ، نشأة الفلسفة العلمية، ترجمة فؤاد زكريا، دار الوفاء لدينا للطباعة والنشر، الإسكندرية، ص83
 (51) السابق، ص89
 (52) فلسفة العلم في القرن العشرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب 2009، ص136
 (53) مصطفى زكي حسن التوني القاهرة: 1987، ص51
 (54) محمود زيدان، الاستقرار والمنهج العلمي، دار النهضة العربية، بيروت، ص108
 (55) السابق، ص112
 (56) فلسفة العلم في القرن العشرين (يمنى)، ص370
 (57) عن فلسفة العلم في القرن العشرين (دونالد)، ص153
 (58) السابق، ص154
 (59) فلسفة العلم في القرن العشرين (يمنى)، ص270
 (60) فلسفة العلم في القرن العشرين (دونالد)، ص156
 (61) ماهر عبد القادر محمد علي، نظرية المعرفة العلمية، دار النهضة العربية، بيروت، ص32

- (62) فلسفة العلم في القرن العشرين، ص388
(63) ص140
(64) درء تعارض العقل والنقل، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الطبعة: الثانية، 1411 هـ ج7، ص324
- (65) فلسفة العلم في القرن العشرين (دونالد)، ص386، 384
(66) بريجيت بارثنت، مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي، ترجمة سعيد بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية 1431، ص73
(67) نقلا عن مناهج علم اللغة، ص75
(68) السابق
(69) ميلا إفيتش، اتجاهات البحث اللساني، ترجمة سعد مصلوح و فاء فايد، المجلس الأعلى للثقافة، 2000، ص57
(70) تاريخ علم اللغة، جورج مونين، ترجمة بدر الدين القاسم، ص202
(71) ماري أن بافو و جورج إلياس رفاي / ترجمة : محمد الراضي ط 2012، ص23
(72) النظريات اللسانية الكبرى : من النحو المقارن إلى الذرائعية، ص36
(73) السابق، ص43
(74) النظريات اللسانية الكبرى : من النحو المقارن إلى الذرائعية، ص46
(75) اتجاهات البحث اللساني، ص85
(76) روبنز، ترجمة أحمد عوض ، سلسلة عالم المعرفة 1418، ص297
(77) اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الرابعة، 2000م، ص92
(78) ميلا إفيتش، ص103
(79) ماري أن بافو و جورج إلياس رفاي، ص105
(80) ساميون كلارك، أسس البنيوية: نقد ليفي شتراوس والحركة البنيوية، ترجمة سعيد العلمي، دار بدائل، 2015، ص120
(81) ينظر جفري سامسون، مدارس اللسانيات: التسابق والتطور، ص26
(82) مدارس اللسانيات: التسابق والتطور، ص26
(83) اتجاهات البحث اللساني، ص287.
(84) مدارس اللسانيات: التسابق والتطور، ص57
(85) السابق، ص154
(86) أسس البنيوية، ص127
(87) روبنز، ص341-344
(88) - مدارس اللسانيات التسابق والتطور، ص115
(89) تيرينس مور و كريستين كارلنغ، فهم اللغة: نحو علم لغة لما بعد مرحلة تشومسكي، ترجمة حامد حسين الحجاج، دار= الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ص32
(90) ينظر : الأصول دراسة إستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، تمام حسان، عالم الكتب، 1420 هـ
(91) جمال الدين علي القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ج2، ص108
(92) عبد الرحمن أبو البركات الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة: الثالثة، 1405 هـ، ج1، ص233
(93) بتصرف ص16 وما بعدها
(94) السابق، ص57
(95) الصحيح أن الشاهد يساق في القواعد الخلافية، أو في الحالات الشاذة الخارجة عن القاعدة أما المسلمات والقواعد المتفق عليها فلا تحتاج إلى شاهد وهذا ما فعله النحويون.
(96) الأصول (بتصرف)، ص57 وما بعدها.
(97) السابق، ص60
(98) دار الشروق، الطبعة الأولى، 2002، ص13
(99) السابق، ص14
(100) أسس علم اللغة ، ترجمة أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ص256
(101) أوزوالد ديكر و، جان ماري سشايفر، ترجمة منذر عياشي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ص39
(102) التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص93
(103) أسس علم اللغة، ص257
(104) التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص59
(105) نعيم زرزور الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، 1407 هـ، ص6
(106) حاشية الجاربردي ص6 ، عالم الكتب ج1 ط 3، 1404 هـ
(107) الخصائص، تحقيق محمد النجار، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ص35
(108) مفتاح العلوم، ص8
(109) تاريخ علم اللغة، ص205

- (110) مدارس اللسانيات التسابق والتطور، ص47
 (111) ينظر مدارس اللسانيات التسابق والتطور، ص197
 (112) فهم اللغة، ص12
 (113) المدرسة الخيلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، كتاب ندوة: تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، دار الغرب الإسلامي، الرباط، ص374
 (114) مقدمة لدراسة علم اللغة، ص112
 (115) السابق، ص26
 (116) اللغويات الجديدة، ترجمة محمد مصطفى بدوي، مجلة الآداب الأجنبية، ع1، 25 أكتوبر 1980م، ص198
 (117) مدارس اللسانيات: التسابق والتطور، ص53
 (118) أسس علم اللغة، ص243
 (119) سيلفان أورو وآخرون، فلسفة اللغة، ترجمة بسام بركة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الأولى، 2012، ص497
 (120) محمد الأوراعي، الوسائط اللغوية: أقول اللسانيات الكلية، دار الأمان، الرباط، الطبعة الأولى، 1421، ص93
 (121) الوسائط اللغوية: أقول اللسانيات الكلية، ص89، وينظر: الفكر اللغوي عند أفرام تشومسكي: الوصف المعياري وحدود التجريد والتجريب، نبيل محمد صغير ضمن كتاب: فلسفة اللغة: قراءة في المنعطفات والحديثيات الكبرى، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ص49، ص52
 (122) ص249
 (123) مقتطفات من تاريخ علم اللغة النظري، ترجمة تحسين رزاق سعيد، فلسفة اللغة، ص371
 (124) أسس البنوية، ص138
 (125) تشومسكي، ترجمة محمد زياد كبة، النادي الأدبي بالرياض، 1407هـ، ص82
 (126) النظريات اللسانية الكبرى: من النحو المقارن إلى الذرائعية، ص243
 (127) أسس البنوية: نقد ليفي شتراوس والحركة البنوية، ص124
 (128) ينظر محمود نحلة، علم اللغة النظامي: مدخل إلى النظرية اللغوية عند هاليداى، ملتقى الفكر، 2001، ص29
 (129) السابق، ص21
 (130) أسس البنوية: نقد ليفي شتراوس والحركة البنوية، ص142
 (131) اللغويات الجديدة، ص206